

جامعة أحمد دراية - أدرار - الجزائر  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم علوم التسيير



مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر  
ميدان علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
شعبة: علوم اقتصادية  
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي  
الموضوع:

# أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك فترة 2014-2019

الاستاذ المشرف  
د. بوكار عبد العزيز

إعداد الطالبتين:  
فندو قومة مبروكة  
باحقو زينب

نوقشت بتاريخ: 2020/10/12  
لجنة المناقشة:

الصفة	الرتبة	الأستاذ
رئيساً	أستاذ محاضر "أ"	د. لمطوش لطيفة
مشرفاً	أستاذ محاضر "أ"	د. بوكاري عبد العزيز
مناقشاً	أستاذ محاضر "أ"	د. بلوافي محمد

الموسم الجامعي: 2020/2019م



## إهداء

بعد الحمد والشكر والثناء لله عز وجل جلاله على كل نعمة أنعمها علينا وبفضله وحوله وصلنا إلى هذه المكانة المتواضعة والصلاة والسلام على الحبيب المصطفى سيد الخلق والأنام وقد لا يسعني التعبير عن ما يختلج الفؤاد لشكر من أفنت روحها وبنيت أحلامها على نجاحنا إلى الشمعة التي أحرقت نفسها لتضيء طريقي، إلى التي جعلت الجنة تحت قدميها، إلى من أدت دور الأم والأب لإسعادنا إلى من أنارت دربي بنصائحها، إلى أغلى إنسانة في حياتي صاحبة القلب الحنون، "أمي الغالية الحبيبة". أهديها هذا العمل المتواضع كعربون جهدها الذي لم ولن يذهب سداً وأسأل الله أن يقدرني لأرد لها ولو قطرة من فيض جميلها حفظها الله وأدامها فوق رؤوسنا . إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه الذي لم أشبع من حنانه يوماً، إلى من تقا سمو معي رحم أمي، وتشرق الدنيا بنوهم ، إلى من كانوا سند لي طوال حياتي، إخواني وأخواتي كل باسمه.....

إلى الذي لم تفارقني دعواته يوماً وكان بمثابة الأب، جدي الحبيب رحمة الله عليه... إلى زوجات إخواني وأزواج إخوتي الذين أنجبتهم لي الدنيا..... إلى أبناء الأخوات وكتايب العائلة حفظهم الله ورعاهم... إلى من كانت بمثابة الأخت ونعمة الصديقة، رفيقتي في رحلت هذا البحث زميلتي مبروكة إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء والزملاء.... إلى كل من نساهم قلبي ولم ينسأهم قلبي، إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد، لكل هؤلاء أهدي هذا العمل بنية صادقة ودعوة خالصة.

## زينب

اهداء

"واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل رب ارحمهما كما ربياني صغيرا"  
إلى من تنفذ الكلمات ولا أوفيها زفرة من زفراتها ..... أمي

الغالية

إلى من جاهد وكابد من أجل أن يرى النجاح.....رمز العطاء  
والدي الكريم

إلى الذين ترعررت وتربيت معهم .....إخوتي كل واحد

باسمه جعل الله سعيكم مشكورا

إلى زوجي المستقبلي الذي رافقني طيلة مشواري في الماستر فكان عونا لي بتشجيعاته  
التي كانت حافزا على مواصلة البحث

إلى كتاكيت العائلة :أحمد علاء\_أحمد أمين\_خالد\_عثمان\_جنى\_إشراق\_ليال\_ابتهاال

إلى رفيقة دربي التي كانت نعمة الصديقة:زينب

إلى كل الأهل والأقارب والأصدقاء إلى كل من نساهم قلبي ولم ينساهم قلبي

إلى كل الزملاء في دفعة الماستر تخصص اقتصاد نقدي وبنكي بجامعة أدرار

دفعة:2019\_2020

مبروكة



### شكر وتقدير

الحمد لله والشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل.  
نتقدم بالشكر والتقدير إلى الأستاذ الفاضل المشرف على هذه المذكرة  
الأستاذ والدكتور "بوكر عبد العزيز"  
على ما قدمه لنا من إرشادات هادفة وتوجيهات قيمة والحرص الدائم  
على متابعة هذا العمل في مختلف مراحلها.  
كما نتقدم بالشكر الجزيل للأساتذة الأجلاء أعضاء لجنة المناقشة  
على قبولهم مناقشة وتقييم هذه المذكرة.  
كما لا يفوتنا أن نتقدم بتشكراتنا الخالصة إلى كل الأساتذة والزملاء  
على تشجيعهم وإلحاحهم من أعاننا من قريب أو بعيد لأعداد هذه المذكرة.



## فهرس المحتويات

إهداء

شكر و عرفان

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

أ	مقدمة
3	الفصل الأول: الإطار النظري للمستهلك وسعر الصرف
4	تمهيد :
5	المبحث الأول: الأسس النظرية للاستهلاك و سعر الصرف
5	المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك وأنواعه
5	الفرع الأول :مفهوم الاستهلاك
6	الفرع الثاني:أنواع الاستهلاك
6	الفرع الثالث:محددات الاستهلاك:
8	المطلب الثاني:الأسس النظرية لسعر الصرف
8	الفرع الأول:مفهوم سعر الصرف وأشكاله
10	الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
12	الفرع الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف
13	المطلب الثالث: العلاقة بين سعر صرف والاستهلاك
13	الفرع الأول: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي وآليات تأثيرها
18	الفرع الثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد في الجزائر :
20	المبحث الثاني:أهم الدراسات السابقة
20	المطلب الأول:الدراسات العربية
22	المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة ومميزات الدراسة الحالية
22	الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة
23	الفرع الثاني: مميزات الدراسة الحالية
23	خلاصة الفصل الأول
24	الفصل الثاني: أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك
25	تمهيد

26	المبحث الأول: الطريقة والأدوات والنموذج المتبع
26	المطلب الأول: تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر للمدة من 2014-2019
32	المطلب الثاني: ماهية السلاسل الزمنية
32	الفرع الأول: مفهوم ومركبات السلاسل الزمنية
33	الفرع الثاني: طبيعة السلاسل الزمنية
36	الفرع الثالث: استقرارية السلسلة الزمنية:
37	المطلب الثالث: ماهية التكامل المشترك
37	الفرع الأول: مفهوم التكامل المشترك
37	الفرع الثاني: شروط التكامل المشترك
38	الفرع الثالث: خطوات التكامل المشترك
39	المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة
39	المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة
48	المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة
55	خلاصة الفصل الثاني:
56	خاتمة
59	قائمة المصادر المراجع
62	الملاحق

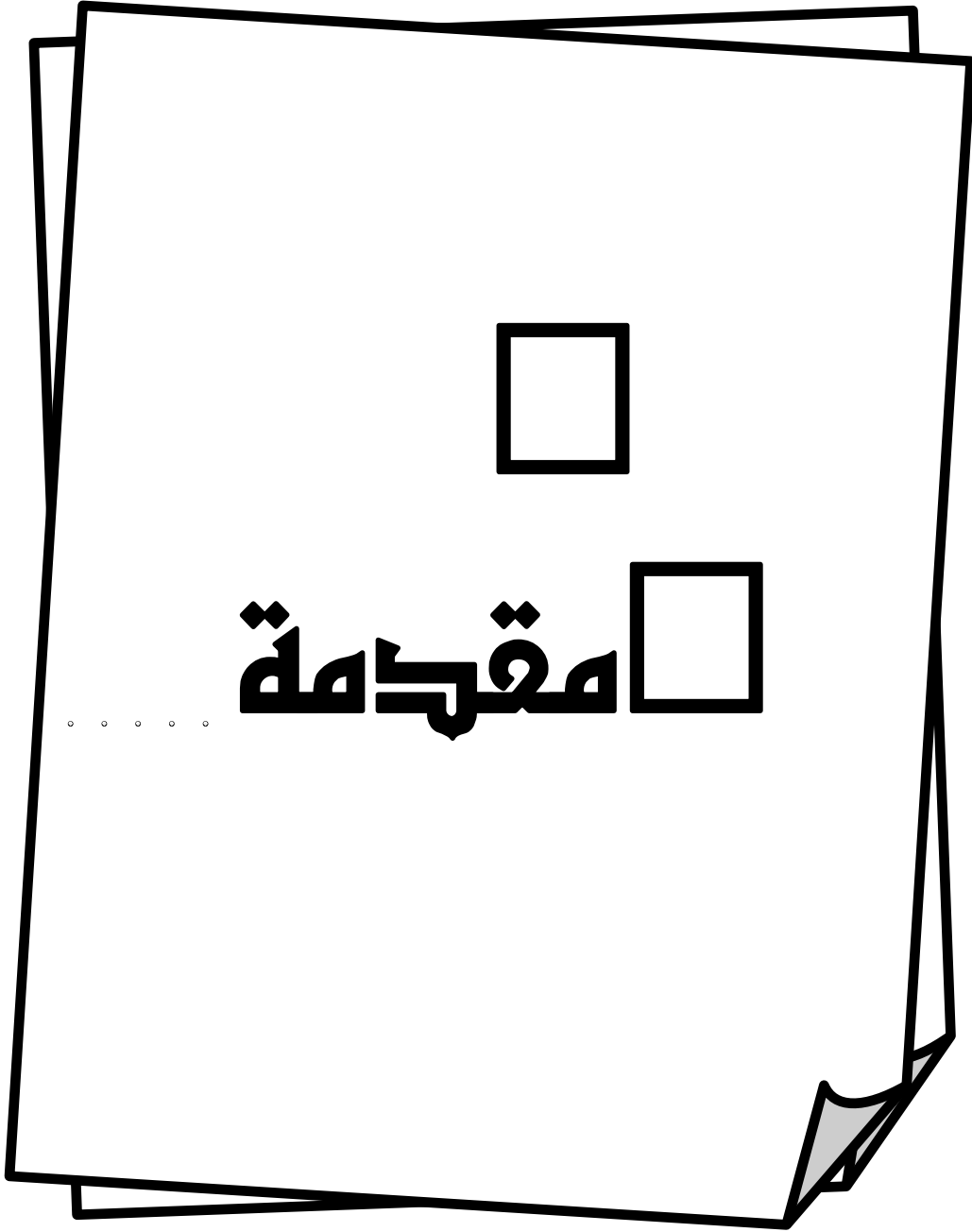
## فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2014	29
02	العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2015	30
03	العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2016	32
04	العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2017	33
05	العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2018	34
06	العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2019	35
07	نتائج اختبارات استقرارية متغيرات عند المستوى (0) ا	45
08	دراسة استقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول (1)ا	46
09	تحديد درجة التأخير المثلى	47
10	فرضيات اختبار تكامل مشترك	48
11	اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون	48
12	نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء ( اختبار LM Tests )	50
13	نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء	50
14	نتائج اختبار ( Jarque-Bera )	51
15	نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى	51
16	تفكيك أخطاء التنبؤ للنموذج الأول	53
17	نتائج دراسة الاستقرارية	55

## فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي	16
02	العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2014	30
03	العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2015	31
04	العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2016	32
05	العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2017	34
06	العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2018	35
07	اختبارات استقرارية النموذج المقدر	49
08	دوال الاستجابة الدفعية	52





يعتبر سعر الصرف أحد أهم العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر في اقتصاد أي دولة فهو يعبر عن عدد وحدات عملة دولة ما بوحدة واحدة من عملة دولة أخرى حيث يمثل الأداة الرئيسية التي تؤثر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وبالتالي فهو الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها انكشاف الاقتصاد الجزائري على القطاع الخارجي فهو يعمل على تشجيع الصادرات وتوفير الواردات في آن واحد. وباعتباره أداة فعالة فهو يؤثر بصفة مباشرة على سلوك المستهلك من خلال قيام هذا الأخير باستخدامه في معاملاته الدولية .

برز الاهتمام بسعر الصرف الجزائري باعتباره جوهر التعاملات الخارجية وأداة هامة تربط الاقتصاد الداخل بالعالم الخارجي، والجزائر كغيرها من الدول تسعى لتحسين قيمة عملتها من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري والتوجه إلى اقتصاد السوق من أجل إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني وعلى الرغم من هذا تبقى الجزائر رهينة تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري، ففي حالة ارتفاع قيمة عملتها، إي تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض الصادرات وارتفاع الواردات، أما في حالة رفع سعر الصرف يؤدي إلى انخفاض تكاليف عوامل الإنتاج المحلية بالنسبة للعالم الخارجي مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية مقارنة بالأسعار الخارجية وزيادة تنافسية المنتجات المحلية، وهذا يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات، حيث يؤثر هذا التغيير في سعر الصرف بشكل كبير على المستوى العام للأسعار وأسعار الواردات على وجه الخصوص ويظهر ذلك على الدول التي تقوم بالاستيراد بشكل كبير، وهذا لكون أسعار الواردات تؤثر على أسعار السلع المحلية حيث يعتبر مؤشر الأسعار من أكثر المؤشرات تأثيراً وتأثراً بأسعار الصرف وتقلباته، وكهدف نهائي تسعى السلطات إلى تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار.

أولاً: إشكالية الدراسة:

كيف يؤثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك؟

ولمعالجة هذه الإشكالية يمكن صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بسعر الصرف وفيما تتمثل أنواعه؟

- ما هو مفهوم الاستهلاك وما هي محدداته؟

- ما هي التأثيرات التي يحدثها سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك المحلي؟

ثانياً: فرضيات البحث:

وللإجابة على هذه التساؤلات يمكن لرح الفرضيات التالية:

- يمكن لسعر الصرف المتبع أن يؤثر على حجم الاستهلاك:  $(H_0)$ ،

- يمكن لسعر الصرف المتبع أن يؤثر على مؤشر الأسعار:  $(H_1)$ .

### ثالثاً: أهداف البحث:

- تسعى من خلال هذه الدراسة إلى ادراك الأهداف التالية:
  - محاولة دراسة أهم المتغيرات المفسرة لأسعار الصرف.
  - معرفة مدى تأثير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك.
  - التعرف على أهم محددات سلوك الاستهلاك في الجزائر.
- رابعاً: أهمية الدراسة:

تبرز أهمية موضوع البحث من ناحيتين علمية عملية فمن الناحية العلمية تكمن في أن هذا الموضوع يدرس أهم التطورات التي شهدتها سعر صرف الدينار الجزائري ومدى تأثيره على سلوك المستهلك باعتباره متغير من المتغيرات الاقتصادية الكلية. أما بالنسبة للأهمية العملية فإن موضوع سعر الصرف يعتبر من المواضيع الهامة التي تستحق الدراسة نظراً لأهميته بالنسبة للدولة، لأنها تقع على عاتقها مسؤولية تحديد نسبة التبادل وكذا اختيار نظام صرف معين دون غيره وكيفية التحكم في تقلباته.

خامساً: المنهج المتبع:

قصد دراسة هذا الموضوع وإعطاء تفسيرات لمختلف التساؤلات المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي في الجانب النظري من خلال التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف والاستهلاك، أما في الجانب التطبيقي اتبعنا الأسلوب التحليلي باستخدام الطرق والأساليب القياسية والإحصائية اللازمة لدراسة العلاقة بين المتغيرات، حيث تم إتباع البرنامج الإحصائي Eviews10.

صعوبات الدراسة:

- واجهتنا بعض الصعوبات خلال إعداد هذه المذكرة منها:
- شساعة الموضوع وتعدد الجوانب المتعلقة به.
- صعوبة تعلم وفهم البرمجيات الإحصائية التي تستخدم في التنبؤ مثل : برنامج Eviews وهذا لعدم دراسته في المراحل السابقة.



**الفصل الأول: الإطار**

**النظري للمستهلك**

**□ وسعر الصرف**

## تمهيد :

يعتبر سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، وبالإضافة الى ذلك فهو يعد حلقة وصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية، فبواسطته تتم ترجمة الأسعار ما بين الدول.

وفي الغالب يتعرض سعر الصرف لتقلبات وتغيرات مستمرة ينجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية، وللوقاية من حدوث خسائر كبيرة وجب إحداث تقلبات لتفادي أو تغطية هذه المخاطر، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم الذي هو عبارة عن ارتفاع في المستوى العام للأسعار والذي ينتج عنه انخفاض في قيمة العملة وكذا القوة الشرائية لوحدة النقد ولتحديد أسباب ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد يتم الاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار حيث تستخدم لقياس التغيرات في الأسعار.

وباعتبار الاستهلاك هو الجزء المستقطع من الدخل والذي يتم إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك وبالتالي فان سعر الصرف له علاقة مباشرة بالاستهلاك. لذا سيتم في هذا الفصل التطرق إلى كل ما يتعلق بمفهوم الاستهلاك وأنواعه ومحدداته، وكذا مفاهيم عامة حول سعر الصرف وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه وكذا نظرياته، كما سوف نبين علاقة عل من الاستهلاك وسعر الصرف.

### المبحث الأول: الأسس النظرية للاستهلاك و سعر الصرف

يعد الاستهلاك ظاهرة اقتصادية هامة فهو أحد مقومات النشاط الاقتصادي، كما ان سعر الصرف يعد من أهم المتغيرات التي تؤثر على مجال المعاملات الاقتصادية الدولية،  
**المطلب الأول: مفهوم الاستهلاك وأنواعه**  
 سيتم توضيح كل من أنواع الاستهلاك ومحدداته.

#### الفرع الأول: مفهوم الاستهلاك

يأخذ الاستهلاك عدة مفاهيم من بينها:

يعرف الاستهلاك على انه إنفاق الدخل على السلع والخدمات التي يمكن استعمالها في فترة قصيرة كاستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات ويعني الاستهلاك عادة (الإنفاق الاستهلاكي) حيث أن مقدار الاستهلاك والإنفاق الاستهلاكي على السلع الاستهلاكية متطابقين، وطبقا لهذا المفهوم فان الدخل الذي لا ينفق يذهب إلى الادخار ومن ثم يمكن استهلاكه في المستقبل<sup>1</sup>  
 كما يعرف أيضا على انه الجزء المستقطع من الدخل والذي يمكن إنفاقه على شراء السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات المستهلك<sup>2</sup>.

كما يمكننا القول أن الاستهلاك هو الغاية النهائية من الإنتاج<sup>3</sup>. أو هو ذلك الجزء المستقطع من الدخل الكلي الذي يتم إنفاقه على السلع والخدمات التي تشبع رغباته بطريقة مباشرة، ويتوقف الإنفاق الاستهلاكي لأي فرد على عدد من العوامل أهمها :

– مستوى الدخل الموجود مع الفرد،

– الميل الحدي للاستهلاك،

. أسعار السلع ومرونتها<sup>4</sup>،

كما يمكن الإشارة إلى مؤشر الأسعار على أنه المؤشر العام الذي يقيس الأسعار اعتمادا على سنة الأساس ويجب أن تكون هذه السنة خالية من التقلبات العرضية والأزمات الاقتصادية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup>مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2004، ص127.

<sup>2</sup> محمود الوادي، وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2007، ص225.

<sup>3</sup>حربي محمد عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الجزئي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010، ص183.

<sup>4</sup>سماعيل عبدالرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، الطبعة الاولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الاردن، 1999 ص85.

<sup>5</sup>تزال سارة، حريزي وهيبية، تقلبات أسعار الصرف وأثره على مؤشر الاسعار دراسة حالة الجزائر 2014-2018، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019، ص12.

### الفرع الثاني: أنواع الاستهلاك

يتميز الاقتصاديون بين أنواع الاستهلاك الذي يقوم به الأعوان الاقتصاديون بالنظر إلى عدة معايير منها:

الغاية من الاستهلاك (استهلاك نهائي واستهلاك وسيط)، طبيعة السلع والخدمات المستهلكة (استهلاك فوري واستهلاك تدريجي) وأخيرا الطريقة التي بها يتم الاستهلاك من طرف الأفراد (استهلاك فردي واستهلاك جماعي).

#### 1. الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط:

يقصد بالاستهلاك النهائي قيام العائلات والإدارات بالاستعمال المباشر والنهائي للسلع والخدمات. ويعتبر هذا النوع من الاستهلاك غير منتج، أما الاستهلاك الوسيط فيقصد به استعمال المؤسسات للمواد والمنتجات والخدمات في إنتاج سلع وخدمات أخرى وهو استهلاك منتج.

#### 2. الاستهلاك الفوري والاستهلاك التدريجي:

الاستهلاك الفوري هو الاستعمال النهائي أو الوسيط للسلع والخدمات مرة واحدة مثل: تناول الطعام أو استعمال المواد الأولية. الاستهلاك الفوري هو صفة أغلب الخدمات مثل خدمة النقل. بينما الاستهلاك التدريجي فهو الاستعمال المتكرر للسلع والخدمات عدة مرات أي إفناء السلع والخدمات بصورة تدريجية وليست فورية مثل استعمال المباني واللباس.

#### 3. الاستهلاك الفردي والاستهلاك الجماعي:

على سبيل المثال تناول دواء وصفه الطبيب لشخص مريض يخصه شخصيا دون سواه بينما التنزه في الحدائق العامة فهو مسموح لجميع الناس ولهذا نقول أن تناول الدواء هو استهلاك فردي، في حين التنزه في الحديقة هو استهلاك جماعي، فهناك سلع وخدمات تستهلك بصورة انفرادية وأخرى بصورة جماعية<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: محددات الاستهلاك:

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على معدلات الاستهلاك وبالتالي تؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك إلى اليسار، فتؤدي إلى زيادة الاستهلاك أو انتقال دالة الاستهلاك إلى اليمين فتؤدي إلى انخفاض الاستهلاك.

ونذكر من بين هذه العوامل الثروة، مستوى الأسعار، أسعار الفائدة والتوقعات. ويضيف بويزوملفن إلى هذه العوامل عاملي البعد الديموغرافي أو السكاني وكذلك أثر الضرائب وسنتعرض الآن لدراسة كل هذه العوامل على حده.

<sup>1</sup> مرابطي نايرة، مرابطي أمال، دور القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتج المحلي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، ص ص 44-45.

1.الثروة: وتعرف الثروة على أنها جميع ممتلكات الأفراد من الأصول المالية والعقارية، ولكن من المهم التمييز بين الدخل والثروة فكثيرا ما نرى أفراد أغنياء يملكون أموال وعقارات، ولكن ليس لديهم وظيفة، ولا

يتقاضون راتبا شهريا، وهذا يعني أن الثروة هي أشمل بكثير من الدخل.

## 2.مستوى الأسعار:

تتأثر معدلات الاستهلاك بمستوى الأسعار السائدة، فعند ارتفاع الأسعار تقل القوة الشرائية للثروة وبالتالي تقل معدلات الاستهلاك، فعلى سبيل المثال إذا ارتفعت الأسعار بنسبة (5%) ستتخفض القوة الشرائية للسند الحكومي، مثلا والذي يمتلكه أي فرد بنسبة (5%) ، وبالتالي ينعكس هذا على شراء كميات أقل من السلع والخدمات. وإذا قلت معدلات الأسعار فإن القوة الشرائية للنقود ستزداد وبالتالي الكميات المستهلكة<sup>1</sup>.

## 3.معدلات الفائدة :

يرى كثيرا من الباحثين أنه إذا انخفض معدل الفائدة يصبح الأفراد أكثر رغبة في اقتراض الأموال من المصارف وتمويل نفقاتهم الاستهلاكية التي لم يكونوا قادرين على تمويلها من قبل، فإذا رغبت أسرة مثلا بشراء سيارة صغيرة خاصة وكانت لا تملك المال الكافي فإنها تعتمد إلى الاقتراض من المصرف عندما ترى معدل الفائدة منخفضا نسبيا، بهذا فإن انخفاض معدل الفائدة يشجع الأفراد على زيادة الإنفاق الاستهلاكي. ويؤدي انخفاض معدل الفائدة أيضا إلى تشجيع الاستثمار مما يؤدي إلى زيادة الدخل في المستقبل ويؤدي بالتالي إلى زيادة الاستهلاك من جديد<sup>2</sup>.

## 4.التوقعات :

تؤثر التوقعات والتنبؤات الخاصة بالدخل والأسعار والثروة على معدلات الاستهلاك فإذا توقع الفرد زيادة دخله في العام القادم فإنه سيقوم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات الآن، على اعتبار ما سيحصل عليه في المستقبل، ورغم أن الدخل الحالي لم يتغير بعد، إلا أن سلوك المستهلك قد تغير وانعكس على شراء كميات أكبر، وهذا يعني أن منحنى الاستهلاك قد انتقل للأعلى<sup>3</sup>

## 5.الآثار الديمغرافية (السكانية):

مما لا شك فيه أن الزيادة السكانية، بشكل عام، تعني زيادة الإقبال على الاستهلاك بدليل أن البعد السكاني للاستهلاك لا يتوقف عند عامل الزيادة السكانية بل يتعداه إلى التوزيع العمري للسكان، والبعد التعليمي والثقافي وغيرها<sup>4</sup>.

<sup>1</sup>خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007، صص 79- 80

<sup>2</sup>أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002، صص 21

<sup>3</sup>خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره ، ص 82.

<sup>4</sup>حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الاردن، 2010، صص 115.



المطلب الثاني: الأسس النظرية لسعر الصرف

الفرع الأول: مفهوم سعر الصرف وأشكاله

في هذا الفرع سيتم التطرق الى كل من مفهوم سعر الصرف وأشكاله.

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

هناك عدة تعاريف لسعر الصرف نذكر منها:

يعرف على أنه "الصرف الأجنبي أو ما يطلق عليه بالتحويل الخارجي، هو العملية التي يتم بمقتضاها استبدال العملة المحلية بالعملة الأجنبية<sup>1</sup>،

كما يمكن تعريفه على أنه "سعر الوحدة من النقد الأجنبي مقدراً بوحدات من العملة الوطنية<sup>2</sup>. كما يمكن التعبير عنه بأنه عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية<sup>3</sup>،

كما يعرف أيضاً بأنه "نسبة مبادلة العملة الوطنية بالعملة الأجنبية في سوق النقد، وسعر عملة ما هو سعر مبادلتها بوحدات عملة أخرى، أو ما تساويه من وحدات عملة أخرى<sup>4</sup>.

ثانياً: أشكال سعر الصرف:

إن العلاقة بين عملة دولة ما وعملات أخرى لا تحدد على أساس التسعيرات اليومية المعلن عنها في فترة زمنية معينة، وإنما تدخل اعتبارات أخرى تكسب سعر الصرف صيغ عديدة تتمثل فيما يلي:

**1- سعر الصرف الاسمي:** يمثل سعر الاسمي المقياس لعملة بلد ما والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة بلد آخر، فهو يعبر عن عدد الوحدات من العملة المحلية التي تدفع ثمنها لوحدة واحدة من العملة الأجنبية، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي لعملة بلد ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية ما، ويمكن أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وبدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد.

وقد تتعدى أشكال سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف اسمي رسمي وهو السعر المعمول به في المبادلات التجارية الرسمي، وإلى سعر صرف اسمي موازي وهو السعر المعمول به في السوق الموازي، ويتغير سعر الصرف الاسمي يومياً وتسمى هذه التغيرات تحسناً أو تدهوراً في قيمة العملة

<sup>1</sup> فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004، ص 58.

<sup>2</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، الطبعة العربية، داراليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، العبدلي، ص 14.

<sup>3</sup> موسى سعيد مطر، وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 43.

<sup>4</sup> الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة، الجزائر، 2009، ص 10.

المحلية والتحسين (انخفاض سعر الصرف) يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية، أما التدهور (ارتفاع سعر الصرف) فيعني انخفاض سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية<sup>1</sup>.

**2- سعر الصرف الحقيقي:** يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم، إذا فسخ الصرف الحقيقي هو مؤشر مرجح يجمع بين كل تقلبات سعر الصرف الاسمي وتباين معدلات التضخم<sup>2</sup>.

**3- سعر الصرف الفعلي:** يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما. وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية. وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز للأرقام القياسية.

$$TCNE = \left\{ \sum_p Z_p X_r^p (e_t^p / e_t^r) / \sum_p X_0^p (e_0 / e_0^r) \right\} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p \frac{(e^{pr})_t}{(e^{pr})_0} \times 100$$

$$TCNE = \sum_p Z_p INER_{pr} \times 100$$

حيث:

$e_0^{pr} . e_t^{pr}$ : صرف عملة البلد سعر P بالعملة المحلية في سنتي القياس والأساس على التوالي.

$INER_{pr}$ : مؤشر لسعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بسنة الأساس .

$e_0^p, e_t^p$ : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في سنة القياس T أو سنة الأساس 0.

$e_0^r, e_t^r$ : سعر صرف العملة المحلية مقومة بالدولار في سنة القياس T أو سنة الأساس.

$X_0^p$ : قيمة صادرات الدولة المحلية إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها.

$Z_p$ : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعنية مقومة بعملة الدولة المحلية<sup>3</sup>.

<sup>1</sup>ملوك عثمان، انعكاسات الشركة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005-2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أدرار، 2017-2018، ص140.

<sup>2</sup>سيدامر زهرة، انعكاسات سياسة صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986\_2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017\_2018، ص10.

<sup>3</sup>نادية سحاب، دراسة العلاقات بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1994-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 01، 2017-2018، ص ص 05-06.

**4- سعر الصرف الفعلي الحقيقي:** الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر اسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج، لابد أن يخضع هذا المعدل الاسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية<sup>1</sup>.

**الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في سعر الصرف**

باعتباره متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته، ومن بين أهم هذه العوامل نجد:

**أولا : العوامل الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف**

باعتباره متغيرا يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، يتعرض سعر الصرف إلى عدة مؤثرات جانبية تعمل على تغيير مستوياته، ومن بين أهم هذه العوامل نجد:

**1- التغير في الميزان التجاري:** توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي إلى حدوث اختلاف في الميزان التجاري أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، لذلك غالبا ما ينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان التجاري.

**2- تغير معدلات التضخم:** للتضخم أثر في تغير سعر صرف العملات المختلفة، يتجلى في انخفاض قيمة العملة في سوق الصرف في حال ارتفاع مستويات التضخم المحلي، فيما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، فمثلا عندما انخفاض قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية ثم على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد - نتيجة التضخم - ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا البلد فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب على هذه العملة.

**3- التغير في معدلات الفائدة الحقيقية:** ترتبط أسعار الصرف بمعدلات الفائدة الأجنبية في بلدين، فإنه بعد مرور فترة زمنية معينة سترتفع قيمة العملة المحلية والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين على الأمد القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف.

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون، الجزائر، 2003، ص 102.

**4- التدخلات الحكومية:** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي للعملة تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها. ففي حالة حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها<sup>1</sup>.

**ثانياً: العوامل الفنية:** من العوامل الفنية المؤثرة في سعر صرف العملة في سوق العملات الأجنبية مايلي:

**1- ظروف السوق:** إن المعلومات التي تصل إلى السوق بشأن أسعار العملات والحالة الاقتصادية والإشاعات والتقارير والتصريحات الرسمية تؤثر على أسعار العملات كما أن تجاوب السوق لمعلومة معينة يختلف عن تجاوب سوق العملات لمعلومة أخرى فالمعلومات السيئة تؤثر في السوق بشكل أسرع من المعلومة الجيدة. كما أن تجاوب المتعاملين في السوق مع نفس المعلومة قد لا يكون متناغماً أو متناسقاً فكل متعامل يحلل المعلومة من زاوية معينة فيتجاوب معها بطريقة تختلف عن متعامل آخر<sup>2</sup>.

**2- خبرة المتعاملين وأوضاعهم:** يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقاءها على ما هي عليه، وبناءً عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين وبمهاراتهم، فضلاً عن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتنفيذ عملياتهم المختلفة كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة فإن كانت كبيرة سيتطلب إقناعهم بالتزامات إضافية تغير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إن كانت قليلة<sup>3</sup>.

**3- الاضطرابات والحروب:** إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحياناً على المدى البعيد هي الاضطرابات السياسية وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف، حيث يزداد الإنفاق على المجالات العسكرية والأمنية وتتنخفض

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سبق ذكره، ص ص ص 19-20-21-23.

<sup>2</sup> موسى سعيد مطر، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 16.

<sup>3</sup> حاجي يوسف، أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 1990-

2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018-2019، ص 147.

كفاءة الوحدات الاستثمارية بسبب تدمير أو تعطيل المرافق العامة والخاصة فضلاً عن الانخفاض في الصادرات وغيرها من التأثيرات المباشرة وغير المباشرة والتي تؤدي في مجملها إلى فقدان الثقة بعملة البلد المعني<sup>1</sup>.

### الفرع الثالث: النظريات المفسرة لسعر الصرف

**1- نظرية تعادل القوة الشرائية:** توفر نظرية تعادل القوة الشرائية الأساس النظري لاحتساب مؤشرات سعر الصرف الفعلي المتعدد الأطراف، وبموجب هذه النظرية يعتبر سعر الصرف الفعلي هو السعر النسبي بين عملتين، والذي يجب أن يتحدد في حالة التوازن، على أساس القوة الشرائية النسبية لهاتين العمليتين<sup>2</sup>.

**2- نظرية معدلات الفائدة:** حسب هذه النظرية، تؤثر معدلات الفائدة السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقداً لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة. وكقاعدة عامة، تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان معدل الفائدة بعد تلك المدة السائدة في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة بعد نفس المدة السائدة في البلد الآخر والعكس صحيح<sup>3</sup>.

**3- نظرية كفاءة السوق:** يعتبر السوق كفاءً إذا كانت الأسعار تعكس كل المعلومات المتاحة، إذا كانت تكاليف المعاملات ضعيفة وتغيرات أسعار الصرف عشوائية، وبذلك يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازني، معدل التضخم.....، وهذا مفاده أنه لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب، كما أن التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر قوي على السعر الآني المستقبلي<sup>4</sup>.

**4- نظرية الأرصدة (ميزان المدفوعات):** تقوم هذه النظرية على اعتبار القيمة الخارجية للعملة تتحدد على أساس ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير. فإذا حقق ميزان المدفوعات لدولة ما فائض فإن ذلك يعني زيادة الطلب على العملة الوطنية وهو ما يقود إلى ارتفاع قيمتها الخارجية ويحدث العكس عند حدوث عجز في ميزان المدفوعات الذي يدل على زيادة العرض من العملة الوطنية بما يقود إلى انخفاض قيمتها الخارجية. ويعتبر بعض الكتاب أن فترة الحرب مؤشر على صحة هذه النظرية، وذلك لكون قيمة المارك الألماني آنذاك لم تتأثر، رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع مستوى الأسعار، السبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا

<sup>1</sup> عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية النظرية والتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 81.

<sup>2</sup> بسام الحجاز، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبنانية، بيروت، النويري، 2009، ص 122.

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010، ص 104.

<sup>4</sup> سلامية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2016-2017، ص 32.

بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها بمعنى أنه لم يكن هناك رصيد دائن أو مدين في ميزان المدفوعات يؤثر على القيمة الخارجية للعملة<sup>1</sup>.

**5- نموذج ماندل – فليمنج:** هو نموذج اقتصادي متكامل أعد في بداية الستينات من القرن الماضي، جاء نتاجاً للأعمال التي قام بها كل من الاقتصاديين " **Marcus Fleming** " سنة 1962 و" **Robert Mundell** " سنة 1963، ويستعمل على وجه الخصوص للتنبؤ بقيمة العملة في المستقبل كما يركز على تحليل سياسات الاستقرار الاقتصادي في الاقتصاد المفتوح (من الناحية النظرية هو امتداد لنموذج **LM-IS** الذي يهتم بدراسة الاقتصاد المغلق ) ويعد هذا النموذج من الأعمال الرائدة في تحديد فعالية السياستين المالية والنقدية في هذا الاقتصاد في ظل نظام ثبات سعر الصرف أو في ظل نظام التعويم على حد سواء، كما يستخدم كنموذج أو كنظرية لتحديد سعر الصرف وهو يشكل مرجعاً أساسياً للنماذج المعاصرة في هذا الشأن<sup>2</sup>.

#### المطلب الثالث: العلاقة بين سعر صرف والاستهلاك

يتم التطرق لها من خلال ما يلي:

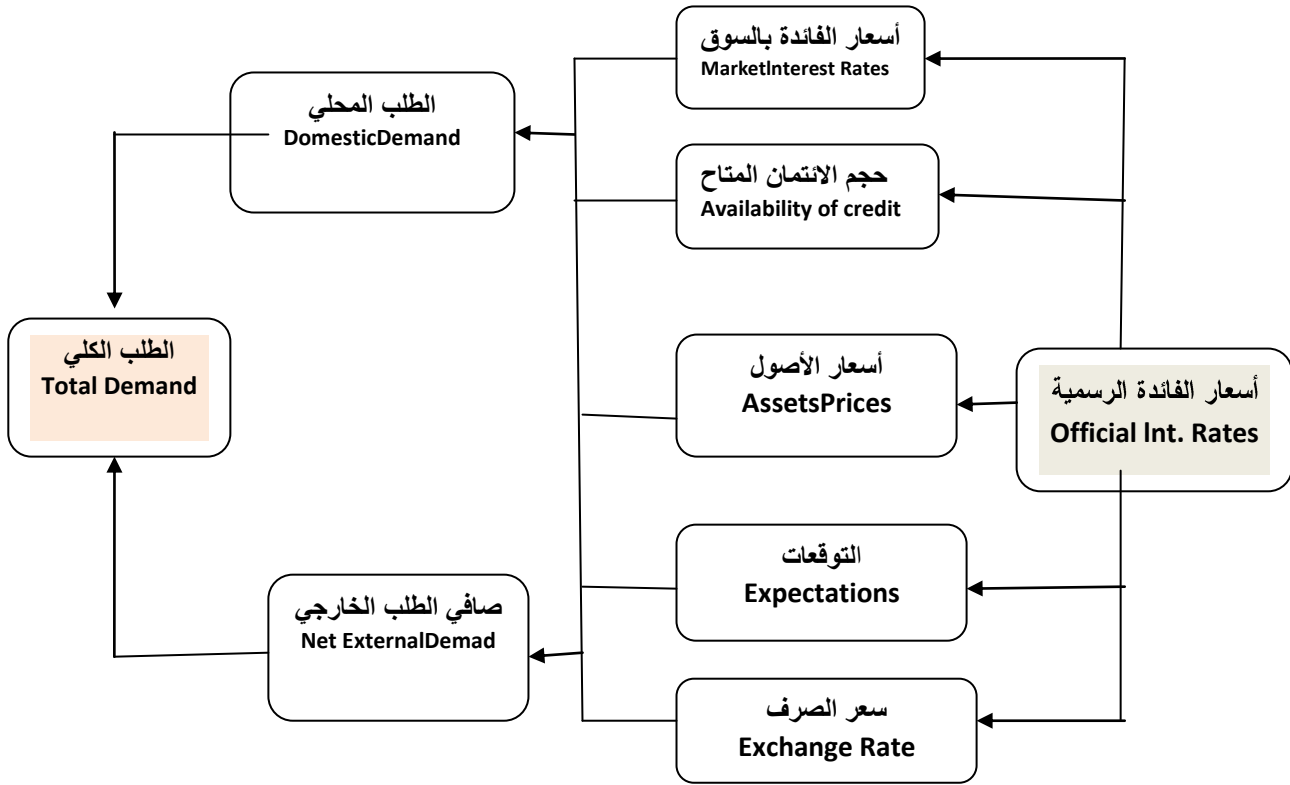
#### الفرع الأول: قنوات انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي وآليات تأثيرها

تأتي السياسة النقدية في مقدمة السياسات المستخدمة للتأثير على توجهات الاقتصاد الحقيقي خلال الفترة منذ بداية ثمانينات القرن العشرين، حيث تم التعويل عليها كثيراً لتحقيق النمو المستدام من خلال التركيز على تحقيق الهدف الرئيسي للسياسة النقدية وهو استقرار الأسعار. في هذا السياق لم يقتصر الاهتمام على رسم السياسة النقدية بل امتدى ليشمل التأكيد على كفاءة وفعالية إدارة السلطات النقدية لها، وهذا من خلال الفهم الكامل للقنوات التي تؤثر من خلالها على المتغيرات الاقتصادية المختلفة، وتتمثل هذه القنوات فيما يلي:

<sup>1</sup> رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 239.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 120.

شكل(1): آلية انتقال أثر السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي



1) قناة أسعار الفائدة بالسوق: تأتي أهمية هذه القناة من خلال قدرتها في التأثير المباشر على الاقتصاد الحقيقي، وخلال مدى زمني قصير نسبياً، حيث أن تخفيض أسعار الفائدة، عند إتباع سياسة نقدية توسعية لمواجهة زيادة المعروض النقدي يؤدي بدوره إلى تخفيض تكلفة رأس المال مما ينتج عنه زيادة في كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري من ناحية، وزيادة الطلب الكلي الناتج من ناحية أخرى، وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

$$\uparrow M \rightarrow \downarrow i \rightarrow \uparrow I \uparrow C \rightarrow \uparrow Yd \rightarrow \uparrow \pi$$

حيث: تشير اتجاهات الأسهم إلى: ينتج عنه → انخفاض ↓ ارتفاع ↑:

M: المعروض النقدي	i: سعر الفائدة	I: الاستثمار
C: الاستهلاك	Yd: الطلب الكلي	$\pi$ : مستوى التضخم

في المقابل فإن انتهاج السلطات النقدية لسياسة نقدية تقييدية، ذلك برفع أسعار الفائدة، يترتب عليه في غالب الأمر أحجام الأفراد عن الاستهلاك، والعمل على زيادة مدخراتهم للاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة وتأجيل استهلاكهم إلى المستقبل وهو ما يعرف بأثر الإحلال<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> أحمد شفيق الشادلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، أكتوبر 2017، العدد 38، ص 18.

(2) قناة توفر الائتمان: تأتي أهمية هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد من خلال العلاقة الوطيدة بين حجم الائتمان والإنفاق الكلي. تتوقف كفاءة وفعالية انتقال أثر السياسة النقدية من خلال قناة توفر الائتمان للاقتصاد على آلية عمل أسواق الائتمان، ومدى توفر الائتمان المصرفي، والمراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، حيث يرتبط توفر الائتمان المصرفي بإتباع سياسة نقدية توسعية، يترتب عليها زيادة حجم الاحتياطات والودائع لدى البنوك، مما يُمكن من زيادة الإقراض المصرفي، وينتج عن ذلك زيادة الإنفاق الاستثماري، وبالتالي زيادة الدخل وارتفاع الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما ينعكس في زيادة الناتج الإجمالي، وهذا ما توضحه العلاقة التالية:

$$\uparrow M \rightarrow \downarrow i \rightarrow \uparrow loans \uparrow I \uparrow c \rightarrow \uparrow Yd \rightarrow \uparrow \pi$$

بالنسبة للسياسة النقدية التوسعية، التي تتضمن إجراء تخفيضات في أسعار الفائدة الرئيسية فيمكنها التأثير على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية المختلفة، بالتالي زيادة أسعار الأوراق المالية المصدر منها ومن ثم زيادة صافي ثرواتها، بما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الاستثماري فيزيد الطلب الكلي والناتج في الوقت نفسه، تؤدي هذه السياسة التوسعية إلى انخفاض أسعار الفائدة الاسمية، مما يزيد من التدفقات النقدية للشركات فتتحسن مراكزها المالية. ويلاحظ أن تراجع أسعار الفائدة الاسمية قد يؤثر سلباً على مدخرات القطاع العائلي.

(3) قناة أسعار الأصول: يقصد بالأصول هنا الأوراق المالية بحوزة القطاع المصرفي والمؤسسات المالية، ويمكن لأسعار الأوراق المالية أن تنقل تأثير السياسة النقدية من خلال قناتين فرعيتين تتمثلان في قناة السندات، الاستهلاك.

بالنسبة للسندات، تؤدي السياسة النقدية التوسعية إلى تراجع أسعار الفائدة الحقيقية للسندات، ما يجعلها أقل جاذبية مقارنة بالأسهم. ينتج عن ذلك ارتفاع القيمة السوقية لأسهم الشركات (ep) مقارنة بتكلفة رأس المال، مما يشجع الشركات على إصدار أسهم جديدة ومن ثم زيادة حجم الأسهم (eq)، واستخدام العائد المحقق في زيادة الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات بوجه عام، وانعكاس ذلك في زيادة حجم الطلب الكلي ومن ثم ارتفاع مستوى الأسعار وهو ما توضحه العلاقة التالية:

$$\uparrow M \rightarrow \downarrow i \rightarrow \uparrow ep \rightarrow \uparrow eq \rightarrow \uparrow I \rightarrow \uparrow Yd \rightarrow \uparrow \pi$$

تتمثل القناة الفرعية الأخرى لقناة أسعار الأصول في قناة الثروة والاستهلاك، حيث ينتقل أثر السياسة النقدية للاقتصاد بالتأثير على الاستهلاك من خلال التأثير على مستوى الدخل الدائم للفرد<sup>1</sup>.

<sup>1</sup>رواء زكي الطويل، مرجع سبق ذكره، ص 19



يشمل هذا الدخل رأس المال الحقيقي، إلى جانب الثروة المالية التي تمثل الأسهم أحد أكبر مكوناتها. وحيث يسهم ارتفاع أسعار الأسهم ( $ep$ ) من قيمة الثروة ( $w$ )، مما يحفز على زيادة مستويات الاستهلاك ( $c$ )، والطلب الكلي ( $Yd$ ) ومن ثم ترتفع الأسعار ( $\pi$ ). تجدر الإشارة إلى أن التعريف الشامل للثروة وأثرها يتسع ليشمل الأراضي والعقارات، ويمكن توضيح مسار انتقال أثر السياسة النقدية في التأثير على معدل التضخم من منظور أثر التغيرات في أسعار الأسهم من خلال العلاقة التالية:

$$\uparrow M \rightarrow \downarrow i \rightarrow \uparrow ep \rightarrow \uparrow w \rightarrow \uparrow c \rightarrow \uparrow Yd \rightarrow \uparrow \pi$$

**4) قناة سعر الصرف:** تعتبر قناة سعر الصرف إحدى أهم القنوات التي ينتقل من خلالها أثر السياسة النقدية، خاصة في الاقتصادات التي تتسع بدرجة كبيرة من الانفتاح على الأسواق الخارجية. تزيد أهمية هذه القناة في الدول التي تتسم أسعار الفائدة فيها بعدم المرونة، حيث يلعب اختلاف أسعار الفائدة المحلية عن أسعار الفائدة على العملات الدولية الرئيسية دوراً رئيسياً في تحول المدخرين إلى حيازة العملات ذات العائد الأعلى، التي تتسم أسعار صرفها بالثبات النسبي والقابلية للتحويل. يختلف المدى الزمني لانتقال آثار تغيرات سعر الصرف وحجمها على الناتج والتضخم من دولة لأخرى، حسب درجة الانفتاح على العالم الخارجي، ودرجة تحرر القطاع المالي بها.

كما يعد سعر الصرف أحد أدوات السياسة النقدية للتحكم في المستوى العام للأسعار في الدول المستوردة الصافية، إلا أنها قد تلعب في انتقال التحديات التي قد تنشأ في الدول الشركاء الرئيسيين في التجارة، إلى الاقتصاد المحلي وهو ما يعرف بالتضخم المستورد.

بناءً على ذلك يجب على السلطات النقدية عند اعتمادها على قناة سعر الصرف الانتباه إلى مستوى التضخم لدى الشركاء التجاريين الرئيسيين وحتى في الدول التي تتبع نظام سعر الصرف الثابت فإنها ليست بمنأى عن مواجهة صعوبات، لأنه في النهاية سوف يقع عبء التضخم المستورد على عاتق الدولة وميزان المدفوعات على وجه الخصوص. يعمل سعر الصرف على نفا تأثير السياسة النقدية من خلال قناتين من القنوات الفرعية، هما قناة الطلب والعرض الكليين، وقناة التضخم.

ينتقل أثر السياسة النقدية من خلال هاتين القناتين بصور غير مباشرة للاقتصاد الحقيقي، إذ تؤثر تحركات سعر الصرف على الطلب والعرض الكليين، مما يؤثر بدوره على معدل التضخم بصورة غير مباشرة، وفي حالة إتباع سياسة نقدية توسعية تتخفف أسعار الفائدة المحلية الحقيقية، مما ينعكس في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى خارج الدولة ويصاحب ذلك أن تصبح الودائع بالعملات المحلية أقل جذباً من مثيلاتها بالعمولات الأجنبية، فيزيد الحجم النسبي للأخيرة بالنسبة إلى إجمالي الودائع في الجهاز المصرفي. يترتب على هذين الأثرين انخفاض سعر الصرف، الذي يؤثر بدوره

على الاقتصاد عن طريق أثر الأسعار، والأثر على المراكز المالية لذلك تعرف هاتين القناتين باسم أثر الانتشار غير المباشر.

كما يؤدي التراجع في قيمة العملة إلى انخفاض أسعار الصادرات وزيادة أسعار الواردات، وبالتالي نمو قيمة الصادرات من ناحية وزيادة كل من الطلب الكلي والنتاج من ناحية أخرى. بالنسبة لجانب العرض فيؤدي انخفاض سعر الصرف إلى زيادة أسعار المدخلات المستوردة، مما يدفع المشروعات إلى زيادة أسعار السلع المحلية، وان كان ذلك قد يؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم في حالة عدم تغير مستوى العرض الكلي.

تحل قناة سعر الصرف أهمية خاصة في حالة الاقتصادات الصغيرة النامية، التي تعتمد بشكل كبير على المدخلات المستوردة، وكما يتضح من العلاقة التالية ومع انتهاء البنك المركزي في انتهاج سياسة نقدية توسعية عن طريق زيادة المعروض النقدي  $M$  تتخفف أسعار الفائدة في السوق  $i$ ، نتيجة تفاعل آليات العرض والطلب على الائتمان، كما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية  $ex$  بتراجع حافظ حيازة العملة الوطنية والتخلي عن حيازة العملة الأجنبية، مما ينعكس في زيادة قيمة صافي الصادرات حيث تصبح الصادرات في تلك الحالة أكثر تنافسية في السوق العالمي، في حين ترتفع تكلفة الواردات، مما يحد من الطلب عليها، من ثم زيادة صافي الصادرات  $Nx$  وتساعد الطلب الكلي  $Yd$  وارتفاع الأسعار  $\pi$ .

$$\uparrow M \rightarrow \downarrow i \rightarrow \downarrow ex \rightarrow \uparrow Nx \rightarrow \uparrow Yd \rightarrow \uparrow \pi$$

كذلك تؤثر التغيرات في سعر الصرف على المراكز المالية للوحدات الاقتصادية وفي العديد من الدول تتضمن المحافظ المالية للأفراد والشركات التزامات بالعملات الأجنبية، وإذا لم يكن لهذه المديونيات مقابل من الأصول بالعملات الأجنبية، فإن تغيرات سعر الصرف تؤثر على صافي الثروة وعلى نسب الديون إلى الأصول، مما يؤدي إلى بعض التغيرات في الإنفاق والاقتراض كما يسفر انخفاض سعر الصرف عن عدم استقرار المراكز المالية لهذه الوحدات، مما ينتج عنه انكماش في الطلب الكلي. من جهة أخرى فإن سعر الصرف يؤثر في التضخم بصورة مباشرة، عن طريق ما يعرف باسم أثر الانتقال المباشر حيث تؤثر تغيرات سعر الصرف مباشرة عن طريق زيادة أسعار الواردات.

تجدر الإشارة إلى أن الآلية السابقة تعمل في ظل نظام سعر صرف مرن. أما في إطار نظام سعر الصرف الثابت أو المدار بواسطة سلطة نقدية، فإن فعالية السياسة النقدية تقل وان كانت لا تتلاشى تماماً، حيث أن السياسة النقدية يمكن أن تؤثر حتى في حالة ثبات سعر الصرف الاسمي، على سعر الصرف الحقيقي من خلال تأثيرها على المستوى العام للأسعار. مما سبق يمكن أن نخلص إلى أن قناة سعر الصرف تكون أكثر فعالية في ظل نظام سعر الصرف المرن<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> رواء زكي الطويل، مرجع سبق ذكره، ص ص ص 19-20-22-23.

**5) قناة التوقعات:** تمثل التوقعات الخاصة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية، وتوجهات سياسة البنك المركزي أهمية بالغة في نجاح الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية في تحقيق الأهداف المرجوة منها في هذا الصدد تتضمن هذه القناة إعداد ونشر مجموعة من التوقعات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية التي يمكن أن تؤثر بصور مباشرة أو غير مباشرة على المستوى العام للأسعار ومن ثم على مستقبل النمو الاقتصادي بوجه عام. من الجدير بالذكر أن التحديد الواضح والمعلن لأسلوب عمل السلطات النقدية، وعدم الاعتماد على الوسائل الضمنية غير المعلنة، إضافة إلى التحديد الواضح لمواعيد الاجتماعات الدورية للسلطات النقدية، وتوقيت نشر التقارير عن نتائج هذه الاجتماعات يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف السياسة النقدية.

يتوقف نجاح هذه القناة في نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد الحقيقي بالقدر والمدى الزمني المناسبين، على مدى دقة البيانات الصادرة عن البنك المركزي، حيث أنه إذا حظيت التقارير الناتجة عن اجتماعات السلطات النقدية بقدر كبير من الدقة، فإن ذلك يعد أمراً هاماً في نجاح استخدام قناة التوقعات لضمان نقل آثار السياسة النقدية للاقتصاد، وتعزيز قدرتها على تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، وبما ينعكس إيجابياً لتحقيق النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: قنوات انتقال التضخم المستورد في الجزائر :

تعتبر كل لفوائض الحساب الجاري الناجم عن حصيلة الصادرات من المحروقات وهيكل الواردات الجزائرية بحكم تأثيره المباشر بنسبة معتبرة على مؤشر أسعار المستهلكين ومستويات أسعار الصرف في الجزائر أهم العوامل التي يتم من خلالها نشوء التضخم المستورد في الجزائر أولاً: **قنوات التضخم المستورد المباشرة في الجزائر:**

**1- قناة المداخيل:** حيث أن التذبذب الحاصل على مستوى دخول المغتربين في البلدان التي هم فيها يكون تأثيره على شكل ارتفاع الطلب الفعال في الجزائر وبالتالي ظهور ضغوط تضخمية ويمكن لهذه التذبذبات في الدخل إن تنتج أما عن طريق ارتفاع الصادرات أو الكتلة النقدية.

**2- ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد في الجزائر:** إن زيادة الطلب على السلع المستوردة يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستيراد وعليه فإن ارتفاع أسعار السلع النهائية المستوردة في بلادها الأم سيؤدي بالضرورة إلى ارتفاعها محلياً، لذلك فإنه إذا لم يتم خفض الطلب المحلي لهذه السلع فإن الضغوط التضخمية ترتفع خاصة إذا كانت هذه السلع غير قابلة للإحلال بالسلع المحلية.

#### ثانياً: قنوات التضخم المستورد الغير مباشرة في الجزائر:

**1- قناة التكاليف:** إن ارتفاع أسعار السلع الوسيطة المستوردة من بلد أو عدة بلدان سيؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج المحلية وبالتالي ارتفاع أسعار الاستهلاك المحلي.

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 23.

2- قناة ميزان المدفوعات: إن تغير الأسعار النسبية يؤثر على توازن الميزان التجاري، الأمر الذي يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة وبذلك عرض النقود والدخل فتتغير أسعار السلع<sup>1</sup>. من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن هناك علاقة مباشرة بين كل من سعر الصرف والاستهلاك حيث أنه كلما ارتفع أسعار السلع المحلية يؤدي ذلك إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وبالتالي زيادة الطلب على السلع المستوردة وبالتالي زيادة الاستيراد من الخارج وهو ما سيتم توضيحه بشكل واضح في الفصل الثاني.

<sup>1</sup> - .15 :19 ;10/03/2020 : <http://archives.univ-biskra.dz>

المبحث الثاني: أهم الدراسات السابقة

المطلب الأول: الدراسات العربية

1- دراسة بعلي ملاك ونايلي آمنة "دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر 2014-2018" مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر ميدان العلوم الاقتصادية فرع مالية وتجارة دولية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2018-2019. حيث تهدف هذه الدراسة لتحديد العلاقة بين التغير في سعر الصرف والتغير في أسعار المواد الأولية في الجزائر وذلك للفترة الممتدة بين 2014 إلى 2018 وهي فترة مهمة جدا تميزت بتقلب الكبير في سعر الصرف نظرا للتقلبات التي مر بها سوق النفط العالمي، وقد تم في هذا البحث إجراء الدراسة التطبيقية على قسمين: القسم الأول إحصائي حيث تم فيه تتبع اتجاه التغير في كل من سعر الصرف والمستوى العام للأسعار لتحديد هل يسلكان نفس السلوك، القسم الثاني خص للدراسة القياسية حيث تم فيه استخدام اختبار التكامل المشترك، وقد تبين من خلال الدراسة أن هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيري الدراسة بالإضافة إلى أن هناك علاقة طويلة وقصيرة الأجل بينهما أي إن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار بنفس الاتجاه، وذلك لان الاقتصاد الجزائري يستورد معظم حاجياته من الخارج.

2- دراسة الباحثة نادية سحاب "دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1994-2014" أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 1، هدفت الدراسة إلى معرفة طبيعة العلاقة بين التغير في سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية، حيث تلعب سياسة سعر الصرف المتبعة دورا هاما في استرجاع التوازنات الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بانخفاض معدلات التضخم، تحسن رصيد ميزان المدفوعات... الخ، كما بينت الدراسة فعالية السياسات الاقتصادية (النقدية والمالية) في تحقيق التوازن في ظل ثبات ومرونة سعر الصرف.

يلخص النموذج محددات سعر الصرف في: العرض النقدي الحقيقي النسبي، الدخل الحقيقي النسبي، معدلات الفائدة النسبية، معدلات التضخم النسبية ورصيد الحساب الجاري المحلي والأجنبي.

3- دراسة الباحثين لعفو عبد القادر و العبادي إبراهيم "أثر تغيرات أسعار الصرف على المستوى المعيشي في الجزائر خلال الفترة 2000-2013" مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ميدان العلوم الاقتصادية، فرع مالية وبنوك، جامعة أحمد دراية أدرار، 2016-2017، حيث يعرض من خلالها دراسة أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار من خلال تحليل بعض البيانات حيث توصلوا إلى أن الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها والناجمة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها، ارتفاع المستوى العام للأسعار يهدد القدرة الشرائية للمواطن، وبالتالي يجب على الدولة دعم بعض السلع الواسعة الاستهلاك، ومن من

خلال تحليلهم للبيانات استنتجوا أن للتضخم والواردات وكذلك الصادرات، وسعر الفائدة كان لها تأثير كبير على سعر الصرف وعلى المستوى المعيشي.

4- دراسة الباحث بن ناجي صدام "محددات الاستهلاك العائلي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة (1980-2012)" ، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2014-2015، لقد تناولت هذه الدراسة مفهوم الاستهلاك واهم محدداته في الجزائر واهم النظريات المفسرة له من الناحية النظرية، واستنتجوا أن الدخل المتاح هو المحدد الأساسي والرئيسي للاستهلاك في الجزائر، ومن الناحية القياسية قاموا بدراسة استقرارية سلاسل المتغيرات والتي تبين أنها غير مستقرة وعند إجراء الفروقات استقرت عند الفروقات من الدرجة الثانية ماعدا سعر الفائدة الذي استقر في الفروقات الأولى ، وهو ما سمح بإجراء اختبار التكامل المشترك وقاموا بدراسة علاقة المدى الطويل بين المتغيرات المحددة للاستهلاك والتي تأكدوا من وجودها، وتوصلوا إلى أن هناك علاقة سببية بين الاستهلاك والمتغيرات المؤثرة فيه، وقُدِّرَ النموذج الاستهلاكي باستعمال طريقة المربعات الصغرى العادية.

5. دراسة الباحث ظاهر عبد الحليم خضر (2012)، "تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني الفلسطيني 1994-2010" ، هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات أسعار صرف العملات المتداولة في مناطق السلطة الفلسطينية على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني خلال فترة الدراسة وتحديد اتجاه تلك الآثار من خلال القيام بدراسة قياسية باستخدام أداة تحليل السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بالاعتماد على طريقة المربعات الصغرى، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج أهمها وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف وكل من الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والنفقات العامة والتضخم ووجود علاقة طردية بين سعر الصرف وإجمالي الصادرات والواردات.

6- دراسة الباحث مولاي بوعلام (جوان 2005) "سياسات سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990:01-2003:04)" ، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير تغيرات سعر الصرف (تخفيض العملة) على المتغيرات الاقتصادية الكلية مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي ، الكتلة النقدية، معدل الفائدة قد توصلت الدراسة إلى أن سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري أثرت بصفة أكيدة على جميع المتغيرات، على مؤشر أسعار الإنتاج الصناعي بزيادة قوية ومستمرة، وكذلك مؤشر أسعار الاستهلاك، عكس الكتلة النقدية التي أثرت عليها بالانخفاض، أما معدل الفائدة فقد أثرت عليه بالعكس.

المطلب الثاني: الدراسات الأجنبية

1. Koray Alper, 2003, exchanger rate pass-through to domestic prices Turkish economy

تناول هذا البحث تحليل محددات وتطور انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية في الاقتصاد التركي للفترة 1987-2003 تم استخدام معادلة نموذج تصحيح الخطأ لتقدير انتقال أثر سعر الصرف، وتدل نتائج التقدير أن عوامل زيادة درجة انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية هي أزمت العملة السابقة ودرجة انفتاح الاقتصاد الكبير، وأن أثر تغيرات سعر الصرف لها أثر معنوي مرتفع على الأسعار المحلية في الأجل القصير وأن انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية على أنه يمتاز بالبطء ويحافظ على مستوى مستقر لمعدلات التضخم في الأجل القصير.

2. Ivahasina F. razafimahefa, 2012, exchangl rate pass-through in sub-scharan African economies and its determinants.

يتضمن هذا البحث التحليل التجريبي لأثر سعر الصرف على الأسعار المحلية ومحدداتها في دول جنوب إفريقيا، ووجد أن انتقال سعر الصرف إلى الأسعار المحلية غير مكتمل، ويظهر انتقال أثر سعر الصرف أثر أكبر جراء انخفاض قيمة العملة المحلية من زيادة قيمتها كما أن معدل المرونة أقل في البلدان التي لديها نظم سعر الصرف أكثر مرونة في البلدان ذات الدخل المرتفع، كما يتباطأ انتقال أثر سعر الصرف على الأسعار المحلية في ظل بيئة التضخم المرتفع وعند إتباع سياسة نقدية حكيمة وسياسة مالية مستدامة.

المطلب الثالث : مناقشة الدراسات السابقة ومميزات الدراسة الحالية

الفرع الأول: مناقشة الدراسات السابقة

توافقت دراستنا مع بعض الدراسات السابقة المدرجة سواء مع المتغير المستقل "سعر الصرف" أو مع المتغير التابع "سلوك الاستهلاك" إلا أن التركيز كان على سعر الصرف إذ تطرقت معظم الدراسات إلى أثر أو تأثير التغير في سعر الصرف ويعتبر هذا الأخير المحور الأهم في الإشكالية الخاصة ببحثنا إضافة إلى اتفاق معظم الدراسات إلى استعمال المنهج الوصفي التحليلي للتطرق لمختلف الجوانب النظرية في البحث، إلا أن هناك بعض الاختلافات إذ أن دراستنا ركزت على سلوك الاستهلاك في الجزائر بينما الدراسات المتطرق لها تناولت محاور أخرى كمتغير تابع مثل أثر تغير سعر الصرف على المستوى المعيشي أو أثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار، كما أننا سنتطرق في دراستنا إلى أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك الاستهلاك.

وبالنسبة للأدوات المستخدمة فقد تم تقريبا الاعتماد على نفس الأدوات المستخدمة في الدراسات، أما بالنسبة للنتائج فقد اختلفت بناء على اختلاف المتغيرات خاصة المتغيرات التابعة منها.

الفرع الثاني: مميزات الدراسة الحالية

أما ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة يتمثل فيما يلي:

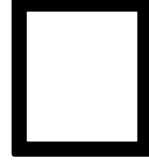
- ✓ إبراز أثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك الاستهلاك،
- ✓ التعرف على سلوك الاستهلاك في الجزائر وعلاقته بالصادرات والواردات،

خلاصة الفصل الأول

من خلال هذا الفصل تم التطرق إلى الإطار النظري للاستهلاك باعتباره عنصرا هاما في الحياة الاقتصادية للمجتمع، وذلك من خلال ضبط المفاهيم وتحديد التصورات حول الاستهلاك حيث يعبر هذا الأخير عن استعمال السلع والخدمات لغرض الحصول على المنافع، كما تطرقنا إلى أهم المحددات الاقتصادية له والمتمثلة في كل من الثروة، مستوى الأسعار، معدلات الفائدة كذا التوقعات. وباعتبار سعر الصرف أداة هامة في اقتصاديات الدول وهذا لما له من تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي من جوانب عديدة. وقد تعددت النظريات والنماذج المفسرة له ورغم تعدد هذه النماذج إلا أنها لم تستطع إعطاء نموذج دقيق ومحدد لسعر الصرف وذلك لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية.

كما تم عرض أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع محل الدراسة، وما يميز الدراسة الحالية عن سابقتها.





**الفصل الثاني: أثر تغير**

**سعر صرف الدينار**

**الجزائري على سلو**

**المستهلك**

### تمهيد

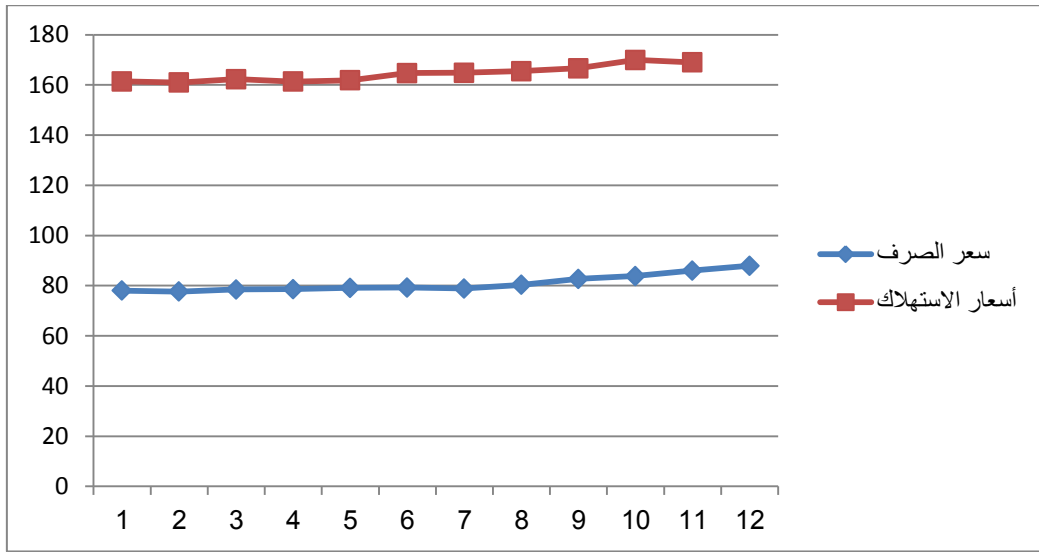
من خلال الفصل الأول وبعد معرفة كل من الاستهلاك وسعر الصرف من الناحية النظرية سيتم في هذا الفصل القيام بالدراسة من الناحية القياسية وسيتم التعرف على مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف في الجزائر بحيث سيتم الاعتماد على الدراسات السابقة الذكر في الفصل الأول. ولغرض الإلمام بجوانب الموضوع سيتم تقسيم الفصل إلى مبحثين المبحث الأول سيتم التطرق فيه إلى الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة التي تبين كيفية انجاز هذه الدراسة من اختيار مجتمع الدراسة والعينة وتحديد المتغيرات وكذا الأدوات القياسية، أما المبحث الثاني سيتم عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.



## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

والمنحنى البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2014



من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 01

من خلال البيانات الخاصة بالمتغيرين نلاحظ أنه التغيرات الحاصلة بالمتغيرين سعر الصرف و المستوى العام للأسعار تسلك نفس السلوك أي نفس الاتجاه في التغير وهذا ما سيتم تأكيده أو نفيه في الدراسة القياسية.

ثانيا: تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2015

حتى يتم تحديد التغيرات في سعر الصرف والأسعار الاستهلاكية سيتم إدراج الجدول التالي الخاص بالإحصائيات الشهرية لسنة 2015.

جدول رقم 02: العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2015.

السنة	الأشهر	سعر الصرف	أسعار الاستهلاك
2015	1	92,9012	165,3
	2	94,9260	170,3
	3	97,5474	171,2
	4	97,2128	170,6
	5	99,5673	171,4
	6	99,0178	172,1
	7	99,5473	171,6
	8	106,0997	172,9
	9	106,0524	176,8

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

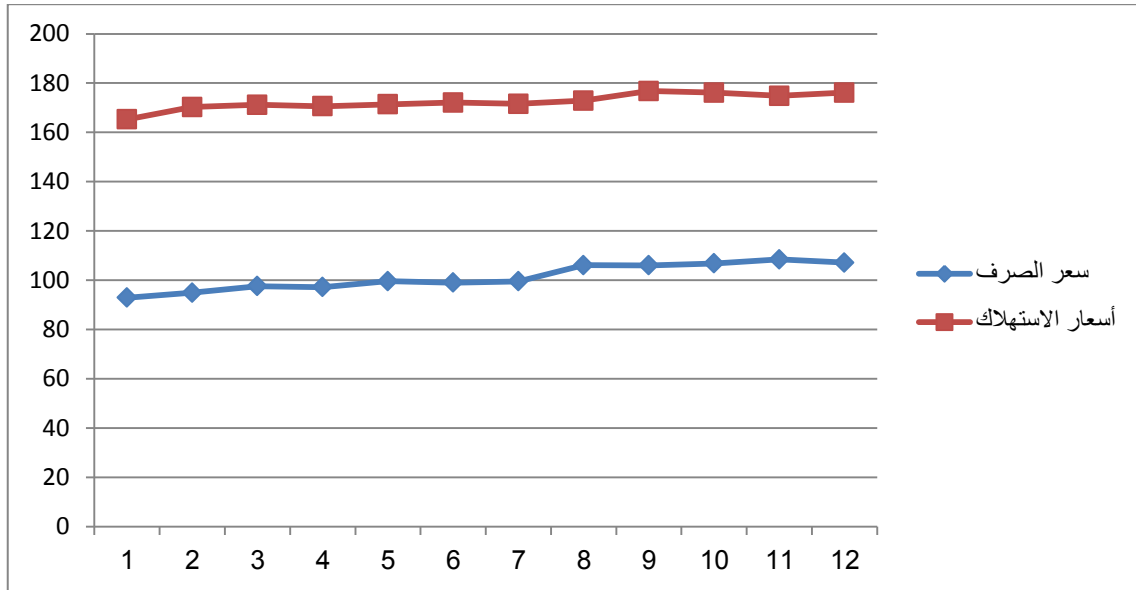
176,1	106,7866	10	
174,8	108,4250	11	
176,1	107,1317	12	

المصدر: سعر الصرف: التقارير الثلاثية لبنك الجزائر

أسعار الاستهلاك: 15: 2020,10\05\06\www.ons.dz

والمنحنى البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2015



من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 02

نفس الملاحظة السابقة لسنة 2014 نلاحظ أيضا أن التغير في متغيري الدراسة له نفس السلوك والاتجاه.

ثالثاً: تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2016:

حتى يتم تحديد التغيرات في سعر الصرف ولأسعار الاستهلاك سيتم إدراج الجدول التالي الخاص بالإحصائيات الشهرية لسنة 2016

جدول رقم 03: العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2016.

السنة	الأشهر	سعر الصرف	أسعار الاستهلاك
2016	1	107,3252	177,4
	2	108,3279	177,1
	3	108,7168	180,4

## الفصل الثاني:

### اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

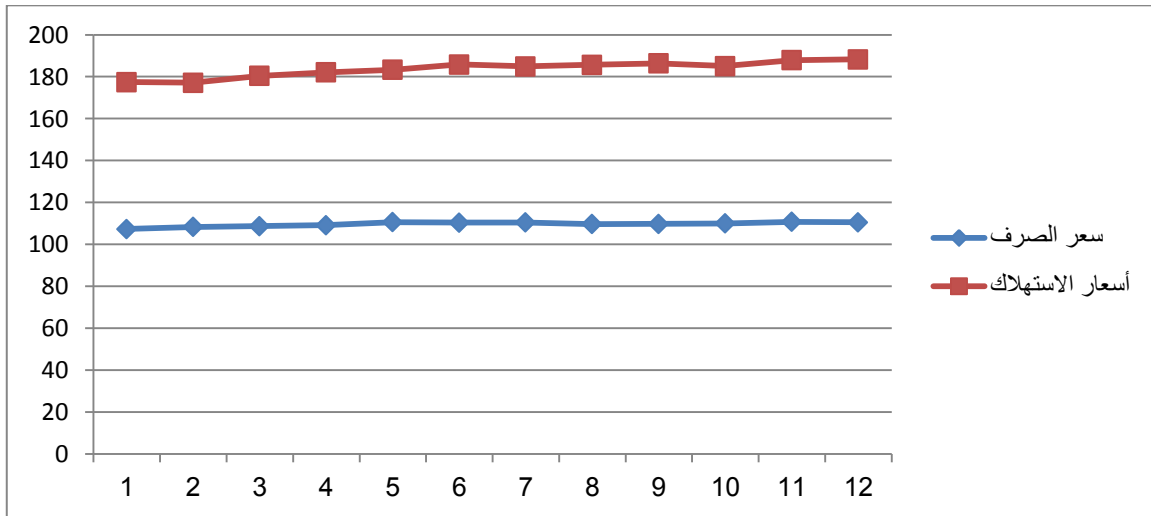
182,1	109,1286	4	
183,3	110,6228	5	
185,8	110,3718	6	
184,9	110,4325	7	
185,7	109,6457	8	
186,4	109,7371	9	
185,1	109,9585	10	
187,9	110,7609	11	
188,3	110,5274	12	

المصدر: سعر الصرف: التقارير الثلاثية لبنك الجزائر

أسعار الاستهلاك: 15: 10\2020\05\06\www.ons.dz

والمنحنى البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم 04: العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2016



من إعداد الباحثين اعتماداً على الجدول رقم 03

نفس الملاحظة السابقة لسنة 2015 نلاحظ أيضاً أن التغير في متغيري الدراسة له نفس السلوك والاتجاه.

رابعاً: تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2017:

حتى يتم تحديد التغيرات في سعر الصرف والأسعار الاستهلاكية سيتم إدراج الجدول التالي الخاص بالإحصائيات الشهرية لسنة 2017.

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

جدول رقم 04: العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2017.

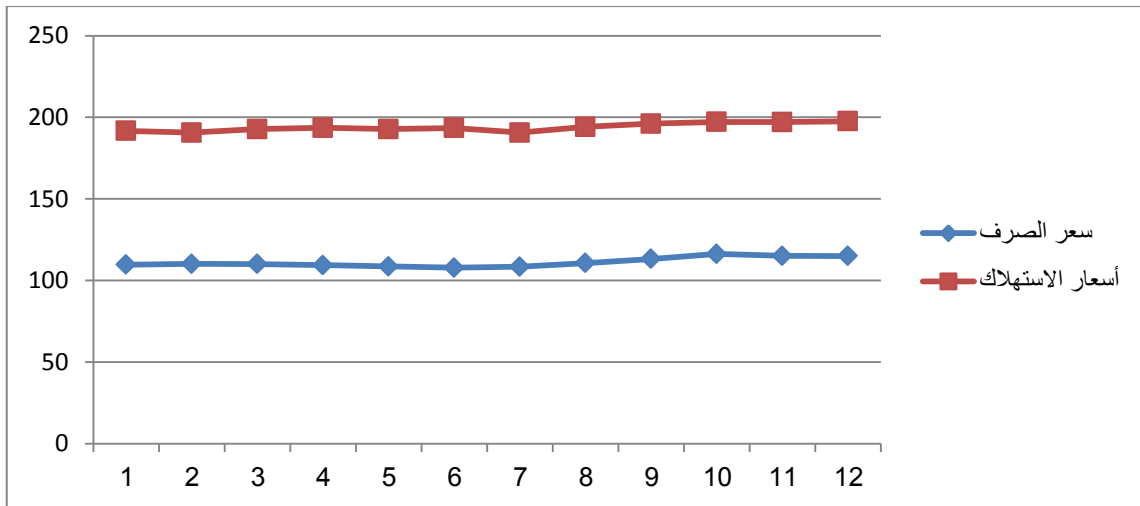
السنة	الأشهر	سعر الصرف	أسعار الاستهلاك
2017	1	109,6906	191,7
	2	110,1784	190,6
	3	110,0140	192,8
	4	109,3475	193,5
	5	108,5771	192,8
	6	107,8459	193,4
	7	108,4355	190,6
	8	110,6652	194,1
	9	113,2077	196,1
	10	116,2205	197,2
	11	115,0396	197,1
	12	114,9327	197,6

المصدر: سعر الصرف: التقارير الثلاثية لبنك الجزائر

أسعار الاستهلاك: 15: 10\2020\05\06\www.ons.dz

والمنحنى البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم 05: العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2017



من إعداد الباحثين اعتمادا على الجدول رقم 04

نفس الملاحظة السابقة لسنة 2016 حيث نلاحظ أيضا أن التغير في متغيري الدراسة له نفس

السلوك والاتجاه.

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

خامساً: تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2018:

حتى يتم تحديد التغيرات في سعر الصرف والأسعار الاستهلاكية سيتم إدراج الجدول التالي الخاص بالإحصائيات الشهرية لسنة 2018.

جدول رقم 05: العلاقة بين تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2018.

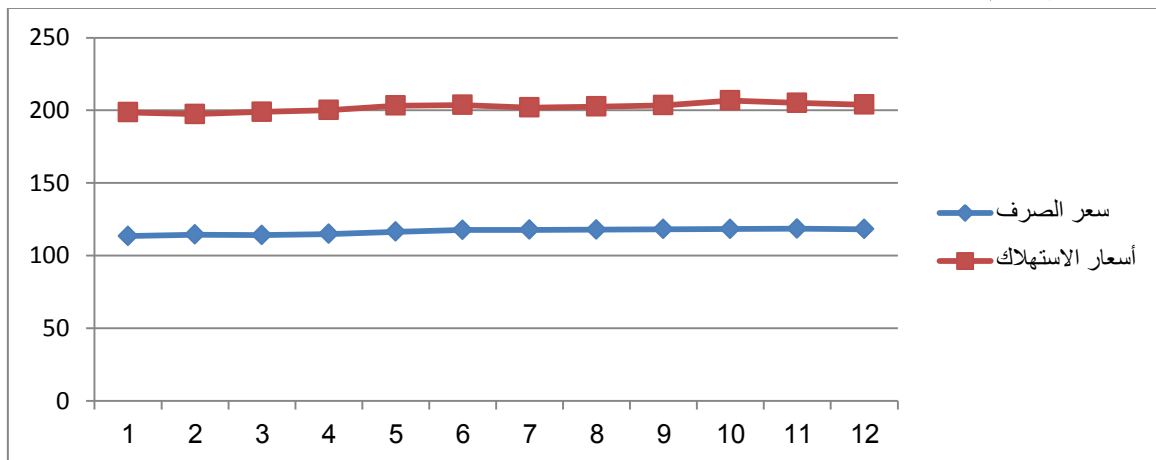
السنة	الأشهر	سعر الصرف	أسعار الاستهلاك
2018	1	113,4278	198,6
	2	114,4395	197,4
	3	114,0777	198,9
	4	114,8873	200,1
	5	116,4508	203,2
	6	117,6749	203,7
	7	117,7024	201,9
	8	117,8824	202,6
	9	118,1587	203,5
	10	118,3451	206,8
	11	118,4683	205,1
	12	118,2108	203,9

المصدر: سعر الصرف: التقارير الثلاثية لبنك الجزائر

أسعار الاستهلاك: 15: 10\2020\05\06\www.ons.dz

والمنحنى البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم 06: العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2018



المصدر: سعر الصرف: التقارير الثلاثية لبنك الجزائر



## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

سادساً: تطور سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لسنة 2019

حتى يتم تحديد التغيرات في سعر الصرف والأسعار الاستهلاكية سيتم إدراج الجدول التالي الخاص بالإحصائيات الشهرية لسنة 2019.

جدول رقم(06):العلاقة بين تطور سعر الصرف و أسعار الاستهلاك في الجزائر لسنة 2019

السنة	الأشهر	سعر الصرف	أسعار الاستهلاك
2019	1	117,99	203,74
	2	118,42	202,75
	3	119,43	204,65

المصدر:سعر الصرف: التقارير الثلاثية لبنك الجزائر

www.ons.dz,06\05\2020,10 :15

المطلب الثاني: ماهية السلاسل الزمنية

الفرع الأول: مفهوم ومركبات السلاسل الزمنية

أولاً: مفهوم السلسلة الزمنية:

يمكن تعريف السلسلة الزمنية بأنها مجموعة من المشاهدات لقيم ظاهرة ما تكون مأخوذة في أوقات زمنية محددة (الفترات الفاصلة بين المشاهدة والتي تليها قد تكون متساوية أو غير متساوية، وفي الغالب تكون متساوية)، فإذا كانت متساوية فيعبر عنها  $(Z_{t1}; Z_{t2}; \dots \dots; Z_{tn})$  عند الفترات الزمنية  $(t_1; t_2; \dots \dots; t_n)$  إذ أن  $n$  تمثل عدد القيم المشاهدة.<sup>1</sup>

ثانياً: مركبات السلاسل الزمنية:

تتمثل مركبات السلسلة الزمنية فيما يلي:

**1)الاتجاه العام:** اتجاه السلسلة الذي تأخذه السلسلة الزمنية للظاهرة محل الدراسة من خلال فترة زمنية سواء في اطراد متزايد (اتجاه موجب) أو متناقص(اتجاه سالب) أو الأمرين معا كالنمو السكاني في حالة التزايد والأمية بالتناقص وكمبيعات مادة ما تتطور بشكل واضح كجهاز التلفزيون الأسود والأبيض والملون أو عدد العمال للشركات التي تستخدم التكنولوجيات وفي كل الحالات يكون التغيير فيها ليس مفاجئاً بل بالتدرج وهو ميزة للاتجاه العام الذي يعتبر من أهم عناصر السلسلة الزمنية

\_ الاتجاه العام يبين الحركة المنتظمة لحالات التزايد (النمو) والتناقص (الركود) لفترات زمنية طويلة،

\_ الفترة الزمنية تشمل دورتين اقتصاديتين على الأقل بقصد الحصول على نتائج وافية،

<sup>1</sup> - سعدية عبد الكريم طعمه، استخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظة الأنبار، 2012، المجلد 4، العدد 8، ص373.

\_ الاتجاه العام يقيس متوسط التغير لكل فترة زمنية واحدة،

\_ الاتجاه العام رياضياً قد يكون خطأ مستقيماً أو غير خطي مثل المنحنى الأسّي (قياس غير منظم أو غير ثابت) أو منحنى يأخذ شكل S (نمو في الأجل الطويل لمؤسسة) أو منحنى قطع مكافئ وهو معادلة رياضية من الدرجة الثانية.  $y = at^2 + bt + c$ .

حيث  $a$ ;  $b$ ;  $c$  قيم ثابتة.

(2) **التغيرات الموسمية:** فترات خاصة بالأعياد أو بداية العام الدراسي مثلاً حيث يكثر بيع سلعة معينة وتعد هذه الفترات مجالاً جيداً للدراسة وقد يلعب الطقس والتقاليد والاحتفالات الدينية كالحج والوطنية بالتأثير على التغير الموسمي الذي لا يزيد طول فترته عن السنة فقد يكون أسبوعياً لبيع إحدى المجالات أسبوعياً أو يومياً للصحف اليومية أو إنتاج البيض كل أربعة أشهر.

(3) **التغيرات الدورية:** التغيرات التي تطرأ على الدورات الاقتصادية من ارتفاع وهبوط بمدة تتجاوز السنة وبيانها كبيان دالة الجيب أو الجيب تمام مع وجود اختلاف في الطول و السعة وتضم عدة خمسة مراحل في الدورة الكاملة هي الارتفاع الأولي - التراجع - الركود - الإنعاش - الارتفاع النهائي وقد تمتد طول الفترة (الدورة الكاملة) من ثماني سنوات إلى عشر سنوات وترجع لعوامل كثيرة مثل سياسة الحكومة والعلاقات الدولية وغيرها ويقاس طول الدورة (التجارية) بطول الفترة الزمنية بين مرحلتين ازدهار متتاليتين أو ركود متتاليتين.

(4) **التغيرات العشوائية:** تشير هذه التغيرات وهي غير منتظمة لتحركات السلسلة الزمنية لأعلى ولأسفل بعد استبعاد التغيرات الأخرى والاتجاه العام وتنشأ هذه التغيرات لعوامل لا يمكن التحكم بها كالزلازل والبراكين و الفيضانات و الحروب وإفلاس بنك وما شابه ذلك، ومن الواضح بأنه لا يمكن التنبؤ بها لعدم انتظامها من جهة وللفترة الزمنية الصغيرة التي تحدث فيها ويسهل تأثيرها عند دراسة العناصر الأخرى للسلسلة الزمنية وغالباً يشار إليها بالتغيرات المتبقية لكونها تضم ما تبقى من العوامل التي لم يشار إليها في عناصر السلسلة الثلاثية السابق ذكرها وبالطبع هذا العنصر عشوائي لأنه يقع فجأة أو للصدفة<sup>1</sup>.

#### الفرع الثاني: طبيعة السلاسل الزمنية

للسلاسل الزمنية نوعين، سلاسل مستقرة وسلاسل غير مستقرة، ولكن قبل ذلك نتطرق إلى تحليل دوال الارتباط الذاتي لأهميتها في تحديد السلاسل المستقرة من السلاسل غير المستقرة، وكذا في تحديد درجة الانحدار الذاتي ونماذج المتوسطات المتحركة.

(1) **تحليل دوال الارتباط الذاتي:** دائماً ومحاولة منا لاستخلاص أهم الخصائص الجوهرية للسلسلة الزمنية بغية الاستفادة منها في بعد لأغراض النمذجة، نتطرق في هذا العنصر إلى خاصيتين بالغتين الأهمية هما دالة الارتباط الذاتي ودالة الارتباط الذاتي الجزئي.

<sup>1</sup> <https://www.jmsi.com,15/05/2020,23:45>,

أ) دالة الارتباط الذاتي (ACF): تعتبر دالة الارتباط الذاتي مقياس يلجأ إليه الباحث لمعرفة مدى الارتباط الموجود بين المشاهدات في فترات مختلفة، وهي ذات أهمية بالغة في إبراز بعض الخصائص الهامة للسلسلة الزمنية أما عن صيغتها الرياضية فهي على النحو التالي:

$$P_k = \frac{\text{cov}(Y, Y_{t-k})}{\sigma_{Y_t} \sigma_{Y_{t-k}}} = \frac{\sum_{t=k+1}^n (Y_t - \bar{Y})(Y_{t-k} - \bar{Y})}{\sqrt{\sum_{t=k+1}^n (Y_{t-k} - \bar{Y})^2} \sqrt{\sum_{t=k+1}^n (Y_{t-k} - \bar{Y})^2}}$$

حيث أن:  $\bar{Y}$  هو متوسط السلسلة الزمنية  $Y_t$  وهو يساوي إلى  $\frac{\sum_{t=1}^n Y_t}{n}$ .  
 $P_k$ : معامل الارتباط.

دراسة استقرارية السلسلة الزمنية تنطلق أساسا من تحليل الارتباط الذاتي، والسؤال الذي يطرح نفسه هو معرفة قيم التي تكون معدومة، وللإجابة على هذا السؤال تستعين بالاختيار التالي:

$$\begin{cases} H_0: & P_k = 0 \\ H_1: & P_k \neq 0 \end{cases}$$

إن نستطيع استخدام اختبار ستودنت (t.student)، إلا أنه برهن "كينوي" (Quenouille) من أجل كل عينة كبيرة  $n \geq 30$  المعامل  $P_k$  ينتهي تقريبا إلى التوزيع الطبيعي ذو الوسط المعدوم والانحراف المعياري المعامل قدره  $\frac{1}{\sqrt{N}}$  ومنه يعطي مجال الثقة للمعامل  $P_k$  كما يلي:

$$P_k = 0 \pm z^{\alpha/2} \times \frac{1}{\sqrt{N}} \dots \dots 2$$

حيث:  $N$ : تمثل حجم العينة.

$\alpha$ : تمثل مستوى المعنوية وعادة ما تأخذ القيمة التالية  $\alpha = 0.05$  أي أن  $z^{\alpha/2} = 1.96$

إذا كانت كل المعاملات المحسوبة  $\widehat{P}_k$  مدلولية، والعكس صحيح. إن برنامج Eviews توفر لنا بيان لدلالة الارتباط الذاتي (correlogramme) ومعه مجال الثقة، مما يمكننا من معرفة مدلولية  $\widehat{P}_k$ .

ب) دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF): يعرف على أنه الحد الأخير من نموذج الانحدار الذاتي من الدرجة (AR(P)، ويمكن إيجاد قيم معامل الارتباط الذاتي الجزئي وذلك عن طريق دالة الارتباط الذاتي وحسب الصيغة:

$$\varphi_{k+1,k+1}^{\square} = \frac{\rho_{k+1}^{\square} - \sum_{j=1}^k \varphi_{kj}^{\square} \rho_{k+1-j}^{\square}}{1 - \sum_{j=1}^k \varphi_{kj}^{\square} \rho_j^{\square}}$$

<sup>1</sup> بعلي ملاك، نايلي آمنة، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر 2014-2018، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة 5 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص ص 50-51.

وتستخدم دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) في تحليل السلاسل الزمنية وتستخدم كذلك لتشخيص النموذج المناسب من مجموعة نماذج العمليات العشوائية المستقرة وتحديد درجة وفحص ملائمتها لبيانات العينة من خلال اختبار عشوائية أخطاء البواقي.

إن دالة الارتباط الذاتي الجزئي (PACF) للسلسلة الزمنية المستقرة تميل للانحدار بسرعة نحو الصفر مع ازدياد فترات الإزاحة أو تتقطع بعد عدد معين من فترات الإزاحة<sup>1</sup>.

(2) النماذج المستقرة: توجد أنواع من النماذج المستقرة للسلاسل الزمنية المستقرة وتتمثل أهمها فيما يلي:

(أ) نموذج الانحدار الذاتي (AR): في نموذج الانحدار الذاتي من الرتبة P المشاهدات الحالية  $Y_t$  تكون مرتبطة بالمشاهدات السابقة حتى P ، مع الأخذ بعين الاعتبار الخطأ العشوائي في الفترة الحالية، وبالتالي يمكن كتابة نموذج الانحدار الذاتي بالشكل الآتي:

$$AR(1): Y_t = \alpha + \phi Y_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$AR(2): Y_t = \alpha + \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \varepsilon_t$$

وبصفة عامة:

$$AR(P): Y_t = \alpha + \phi_1 Y_{t-1} + \phi_2 Y_{t-2} + \dots + \phi_p Y_{t-p} + \varepsilon_t$$

حيث:  $\phi_1, \phi_2, \dots, \phi_p$  معاملات النموذج قد تكون موجبة أو سالبة.

$\varepsilon_t$ : الخطأ العشوائي في الفترة الحالية.

$Y_t$ : هو قيمة المتغير في الفترة الحالية.

ويعبر عنه بالشكل التالي:  $ARIMA(P,0,0)$  ويكتب أيضا  $AR(P)$ . ويمكن كتابة العلاقة بتطبيق معاملا التأخير "L" بالشكل التالي:

$$AR: (1 - \phi_1 L - \phi_2 L^2 - \dots - \phi_p L^p) Y_t = \varepsilon_t$$

حيث:

$$L^p Y_t = Y_{t-p} \text{ مع } L: \text{هو معامل التأخير.}$$

(ب) نموذج المتوسط المتحرك: تكون ملاحظة السلسلة  $Y_t$ ، في سيرورة المتوسط المتحرك ذو الرتبة q  $\geq 1$

معممة بواسطة متوسط مرجح للأخطاء العشوائية التي نرسم لها بالرمز  $ARIMA(0,0,q)$  أو  $MA(q)$  وبالتالي فإن السيرورة  $Y_t$  موضحة بواسطة مجموع المرجحات للأخطاء العشوائية الحالية و المؤخرة، وتكتب معادلتها على الشكل التالي:

$$y_t = \varepsilon_t - \theta_1 \varepsilon_{t-1} - \theta_2 \varepsilon_{t-2} - \dots - \theta_q \varepsilon_{t-q}$$

<sup>1</sup>سعدية عبد الكريم طعمه، مرجع سبق ذكره.

حيث:

$\theta_i (i = 1 \dots q)$ : معاملات النموذج يمكن أن تكون موجبة أو سالبة.

$\varepsilon_t$ : متغيرات عشوائية مستقلة تتبع توزيع طبيعي بمتوسط حسابي صفري وتباين ثابت، أي:

$$\varepsilon_t \sim BB(0, \sigma_\varepsilon^2)$$

ويمكن كتابة العلاقة بتطبيق معامل التأخير "L" بالشكل التالي:

$$Y_t = (1 - \theta_1 L - \theta_2 L^2 - \dots - \theta_q L^q) \varepsilon_t$$

**(3) نموذج مختلط**: نود الإشارة هنا إلى أن اختيار أو تحديد رتبة النموذج يمثل أهم وأصعب مراحل تحليل السلاسل الزمنية، حيث نتوقف باقي الخطوات الخاصة بالتحليل على مدى الدقة في هذا الاختيار، خاصة وأنه لا يوجد أسلوب ومعياري متفق عليه لإتمام هذه الخطوات، بل تعتمد بصورة كبيرة على خبرة الشخص القائم بالتحليل.

هذا النموذج يجمع ARIMA بين النموذجين السابقين، حيث يقدم نموذج يجمع بين المشاهدات السابقة والأخطاء السابقة، ويأخذ الصيغة  $ARIMA(p,q)$ ، ونقول أن  $Y_t$  تخضع لنموذج انحدار من الدرجة  $p$  ومتوسط متحرك من الدرجة  $q$ ، إذا كتب على الشكل التالي<sup>1</sup>:

$$Y_t \sim ARIMA(p, q)$$

$$ARIMA(p, q): Y_t - \phi_1 Y_{t-1} - \phi_2 Y_{t-2} - \dots - \phi_p Y_{t-p} \\ = \varepsilon_t + \theta_1 \varepsilon_{t-1} + \theta_2 \varepsilon_{t-2} + \dots + \theta_p \varepsilon_{t-p}$$

ويمكن كتابة العلاقة بتطبيق معامل التأخير "L" بالشكل التالي:

$$(1 - \phi_1 L - \dots - \phi_p L^p) Y_t = (1 + \theta_1 L + \dots + \theta_p L^p) \varepsilon_t$$

$$\square(L) Y_t = \Theta(L) \varepsilon_t \quad \text{أي:}$$

حيث:

$$\begin{cases} \square(L) = (1 - \phi_1 L - \dots - \phi_p L^p) \\ \Theta(L) = (1 + \theta_1 L + \dots + \theta_p L^p) \end{cases}$$

الفرع الثالث: استقرارية السلسلة الزمنية:

تعتبر استقرارية البيانات عملية مهمة في تحليل السلاسل الزمنية وكذلك في إيجاد النموذج الرياضي المناسب لها، وإن رسم السلسلة الزمنية في الفترة  $(t, t+h)$  قد يكون في بعض الأحيان مطابقاً لرسم السلسلة في فترة أخرى  $(s, s+h)$  وهذا يدل على أن هناك تجانساً زمنياً والذي يسمى استقرارية Stationary. وتتحقق استقرارية السلسلة الزمنية  $(Y_t)$  عندما ينعدم الاتجاه العام أي اعتماداً على الرسم البياني للملاحظات وكذلك إذا كان لها وسط حسابي وتباين ثابت خالي من التأثيرات يقال أنها مستقرة عند تحقيق الشروط الآتية:

$$1\_ \text{ثبوت الوسط الحسابي } E(X_t) = \mu$$

$$2\_ \text{ثبوت قيمة التباين } Var(X_t) = \sigma_x^2$$

<sup>1</sup>بغلي ملاك، نايلي آمنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 52-53.

3\_ امتلاك السلسلتين  $X_1, X_{t+k}$  على ارتباط ذاتي وتباين مشترك ذاتي معتمد على إزاحة  $K$  فقط  $\gamma_{t=E[(x_t-\mu)(x_{t+k}-\mu)]}$  حيث يعتمد على القيمة المطلقة ل  $K$  فقط  $K=1,2,3,\dots,m$ . أما إذا كان التوزيع الاحتمالي المشترك للمتغيرات  $X_{t1}, X_{t2}, X_{t3}, \dots, X_{tm}$  هو نفس التوزيع الاحتمالي المشترك للمتغيرات  $X_{t1+k}, X_{t2+k}, \dots, X_{tm+k}$  ولجميع النقاط الزمنية المختارة  $t_1, t_2, \dots, t_n$  فإن السلسلة الزمنية تكون ذات استقرارية تامة. أما إذا كانت السلسلة الزمنية غير مستقرة وهذا ما نراه في المتغيرات الاقتصادية حيث تكون غالباً سلاسل زمنية غير مستقرة كونها تسير بصفة عامة في اتجاه عام ولكي يسهل نمذجتها لابد من تحويلها إلى سلسلة زمنية مستقرة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثالث: ماهية التكامل المشترك

ظهرت تقنية التكامل المشترك أو المتزامن (cointegration) في أوسط الثمانينات من القرن الماضي، وهذا من طرف Granger سنة 1983، ثم Granger.Engel سنة 1987، ولقد اعتبره الكثير من الاقتصاديين كمفهوم جديد وله أهمية كبر في القياس الاقتصادي وتحليل السلاسل الزمنية. وقد ارتكز تطورها بنقطة بداية على صحة فرضية استقرار السلاسل الزمنية، وهي تلك العملية التي تقوم على دمج ما بين تقنية بوكس جنكيز والتقارب الديناميكي لنماذج تصحيح الخطأ. وتجدر الإشارة على أن وجود التكامل المشترك مرتبط باختبارات جذر الوحدة وذلك من أجل التحقق من استقرار السلاسل الزمنية فرادى، وبالتأكد من وجود تكامل متزامن بين مسارات السلاسل الزمنية. الفرع الأول: مفهوم التكامل المشترك

يمكن القول أن طرق تحليل التكامل المشترك تسمح لنا بالتعرف بوضوح على العلاقة الحقيقية بين متغيرين (سلسلتين) وذلك بإيجاد شعاع التكامل المشترك بين السلسلتين وإزالته إذا اقتضى الأمر ذلك.

يسمح التكامل المشترك بنمذجة ديناميكية المدى القصير الممثلة بواسطة نموذج تصحيح الأخطاء وهذا في آن واحد .

والفكرة الجوهرية للتكامل المتزامن هي البحث عن توليفة خطية مستقرة لسلاسل غير مستقرة، فالقاعدة العامة أنه عندما نحري توليفة خطية لسلاسل زمنية متكاملة من نفس الرتبة الأولى. لكن من الممكن أن يكون الاتجاه معاً، وهو أكيد أنه يبقى بين هذه السلاسل فارق أو حد لعدم التوازن، لكن هذا الأخير هو مستقر. إذن نقول أن مسار (للبعد بين السلسلتين) هذه السلاسل هو متقارب أو نقول كذلك أن السلاسل متكاملة .

#### الفرع الثاني: شروط التكامل المشترك

نقول عن سلسلتين  $X_T$  و  $\gamma_T$  أنهما متكاملتان إذا تحقق الشرطين التاليين:

<sup>1</sup>آلاء عبد الستار حمودات، مقارنة بين نموذج التمهيد الآسي ونموذج أثر التداخل على الأسعار العالمية للتشعير، 2012، ص 225.

1. إذا خضعتا إلى اتجاه عشوائي له نفس رتبة التكامل.

2. التوليفة الخطية لهاتين السلسلتين تسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة تكامل (فرق) أقل.

الفرع الثالث: خطوات التكامل المشترك

الخطوة الأولى: تحديد رتبة تكامل سلسلة زمنية على حدا وذلك عن طريق اختيار ديكي فولر، فإذا كانت كل السلاسل متكاملة من نفس الرتبة نكون أمام وجود تكامل مشترك.

الخطوة الثانية: اختبار عدد علاقات التكامل المشترك، إذا ثبت وجود علاقة تكامل مشترك (علاقة واحدة) إذن نستعمل مدخل Engel-Granger. وإذا وجد أكثر من علاقة للتكامل المشترك مدخل Johanssen.

الخطوة الثالثة: إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك مؤكدة تنتقل إلى مرحلة التقدير عن طريق تقديم نموذج تصحيح الخطأ، أو نموذج شعاع الانحدار الذاتي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> بعلي ملاك، نابلي آمنة، مرجع سبق ذكره، ص ص 58،59،60.

### المبحث الثاني: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

يعتبر الاقتصاد القياسي أحد فروع علم الاقتصاد حيث يهتم بقياس وتحليل العلاقات الاقتصادية مستخدما في ذلك النظرية الاقتصادية، المعادلات الرياضية والأساليب الإحصائية، لمعرفة العوامل التي تتحكم فيها الظواهر الاقتصادية وكذا التنبؤ بسلوكها في المستقبل، النموذج المعتمد في الدراسة بهدف الإحاطة بكل جوانب الإشكالية، حيث يضم مؤشر أسعار المستهلك كمتغير تابع معبر عن الاستهلاك العائلي، سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي كمتغير مستقل، كما سيتم التطرق من خلال هذا المبحث إلى عرض وتحليل نتائج عملية التقدير الديناميكي وكل الاختبارات الإحصائية والقياسية المتعلقة بتشخيص النموذج الملائم لقياس العلاقة بين متغيرات الدراسة.

### المطلب الأول: عرض نتائج الدراسة

يشتمل هذا المطلب على عرض النتائج المتوصل إليها من خلال عرض نتائج الاختبارات التشخيصية كمرحلة أول، وذلك للتأكد من النموذج الأنسب لقياس أثر التقلبات في أسعار الصرف على مؤشر أسعار الاستهلاك، ثم قياس عرض نتائج الدراسة الديناميكية بين المتغيرين بناء على نتائج الاختبارات التشخيصية.

### أولاً- الاختبارات التشخيصية

تعد هذه المرحلة أساسية في اختيار النموذج أو المنهجية المناسبة لبيانات الدراسة حيث يتم تحديد النموذج بناء على درجة استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة كمرحلة أولى ثم الجزم بنوع النموذج المستخدم بناء على اختبارات التكامل المشترك.

### 1- نموذج ومتغيرات الدراسة:

فيما يتعلق بالمعطيات المطبقة في الدراسة فهي عبارة عن بيانات شهرية لمؤشر الاستهلاك (CPI) أسعار الصرف (ER) خلال الفترة (جانفي 2014-مارس 2019)، أي ما يساوي 63 مشاهدة لكل متغير، وقد تم الحصول على البيانات من التقارير الثلاثية لبنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات والمتوفرة على موقع [www.ons.dz](http://www.ons.dz)،

بغرض الإجابة عن هذه الإشكالية المطروحة والتي نحاول من خلالها قياس أثر التقلبات في أسعار الصرف على مؤشر الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة (2014-2019)، تم الاعتماد في توصيف النموذج محل البحث على الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التقلبات في أسعار الصرف عامة وأثره على مؤشرات الاستهلاك باعتباره من أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بالإضافة إلى معيار توفر البيانات الصادرة من الهيئات الرسمية الجزائرية، وعليه يمكن توصيف نموذج الدراسة على النحو التالي:

$$CPI = f(ER) + \varepsilon_t$$

$$CPI_t = c + \beta_i ER_{t-i} + \varepsilon_t$$



## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

حيث:  $(\beta, c)$  معاملات النموذج، و  $(i; 1, \dots, n)$  درجة تأخير النموذج و  $(t : 1, \dots, T)$  يمثل الزمن، و  $\epsilon_t$  تمثل حد الخطأ العشوائي.

$ER$ : يمثل سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي (الوحدة دينار جزائري).

$CPI$ : يمثل مؤشر أسعار الاستهلاك (الوحدة معدل).

### 2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

لقد سبق وأن أشرنا سابقا إلى ما تكتسبه خاصية الأستقرارية من أهمية بالغة، وما يمكن أن يؤدي إليه عدم استقرار السلاسل الزمنية لمختلف المتغيرات المدرجة في مختلف الدراسات القياسية أو التطبيقية، من نتائج مضمّلة وبعيدة عن الواقع، لهذا فالاهتمام يجب أن ينصب على اختبار مدى استفاء متغيرات الدراسة لخاصية الاستقرار، وبالتالي ضمان المعالجة القياسية والإحصائية السليمة، للحصول على نتائج تتمتع بمستويات ثقة مقبولة.

سنحاول معالجة إشكالية الاستقرار (تحديد درجة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج المعتمد للدراسة). حيث أن السلاسل الزمنية تكون مستقرة كما ذكرنا سابقا، إذا لم تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root)، ويتم اكتشاف وجود جذر الوحدة من عدمه في النماذج الثلاث (في وجود ثابت، ثابت واتجاه عام، عدم وجود ثابت واتجاه عام)، بالاعتماد على عدة اختبارات ومن أهمها:

-  $ADF$ : ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)

-  $PP$ : اختبار فيليبس بيرون

حيث يعتمد الاختبارين على نفس الفرضيات:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 \dots\dots\dots (وجود جذر الوحدة) \\ H_1 \dots\dots\dots (عدم وجود جذر أحادي) \end{array} \right.$$

يتم قبول فرض عدم إذا كانت القيمة المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة المجدولة لـ (Mackinnon 1996))، يمكن الاستدلال باستخدام قيمة الاحتمال للاختبار (Prop-Value)، حيث نقبل الفرضية الصفرية في حالة قيمة Prop أكبر من 0.05 والنتائج موضحة بالتفصيل في الجدول الموالي الجدول الموالي يوضح اختبارات الأستقرارية للسلاسل الزمنية المدرجة في الدراسة:

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

### 1.1 - اختبارات الأستقرارية عند المستوى:

الجدول رقم (07): نتائج اختبارات استقرارية متغيرات عند المستوى  $I(0)$

اختبار (PP)			
		ER	CPI
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-2.0374	-1.0032
	<b>Prob.</b>	0.2705	0.7471
		n0	n0
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-1.2524	-3.6895
	<b>Prob.</b>	0.8902	0.0305
		n0	**
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	2.5911	6.2706
	<b>Prob.</b>	0.9974	1.0000
		n0	n0
اختبار (ADF)			
		ER	CPI
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-2.2234	-0.7720
	<b>Prob.</b>	0.2003	0.8198
		n0	n0
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-1.1030	-3.6858
	<b>Prob.</b>	0.9201	0.0308
		n0	**
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	3.3902	3.1654
	<b>Prob.</b>	0.9998	0.9995
		n0	n0

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج 10 EViews

### ✓ عند المستوى: سلسلة CPI:

نرفض الفرضية الصفرية عدم استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر الاستهلاك (CPI) عند المستوى وفي النموذجين الأول والثاني (وجود قاطع، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث إن القيم المحسوبة لاختبار (PP) أقل من القيم المجدولة لها، أما في النموذج الثالث وجود قاطع واتجاه عام بلغت قيمة إحصائية ستودنت  $t_{stat} = -3.68$  وهي أكبر من القيمة المجدولة (بالقيمة المطلقة) والتي تساوي:  $t_{tab} = 2.98$ ، بالنسبة للنموذجين الأول والثاني (في وجود قاطع، عدم قاطع واتجاه عام) فإن القيم

المحسوبة أقل من القيم المجدولة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الحرجة Prop لإحصائية ستودنتفي هاذين النموذجين أكبر من 0.05، وبالتالي فهي غير معنوية عند مستوى الدلالة 5%، نفس النتائج التي تم التوصل عليها بناءً على اختبار (ADF) حيث بلغت القيمة الإحصائية لهذا الاختبار  $t_{stat} = -3.68$  وهي أكبر من القيمة المجدولة عند نفس مستوى المعنوية بالنسبة للنموذج الثالث، وبالتالي فالسلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الاستهلاك غير مستقرة عند المستوى وهي تظهر عدم استقرارية ذات سيرورة عشوائية من النوع DS.

### ✓ عند المستوى: سلسلة الانفتاح التجاري

نرفض الفرضية البديلة والتي تنص على استقرارية سلسلة متغير سعر الصرف (ER) وذلك في كل النماذج (وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث بلغت القيم الإحصائية لاختبار ستودنت  $t_{stat} = (2.59, -1.25, -2.03)$  للنماذج الثلاث على التوالي، وهي أقل من القيم الجدولية بالقيم المطلقة ويمكن الاستدلال من خلال القيم الاحتمالية الحرجة والتي تساوي على الترتيب  $Prop_{t-stat} = (0.99, 0.89, 0.27)$ ، وهي كلها أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فالسلسلة الزمنية لسعر الصرف غير مستقرة عند المستوى وتظهر عدم استقرارية من النوع DS، ونفس النتائج تم التوصل عليها بناءً على اختبار (ADF) وهو ما يؤكد دقة نتائج اختبارات الاستقرار.

### 2.1- اختبارات الإستقرارية عند الفرق الأول:

الجدول رقم (08): دراسة إستقرارية متغيرات الدراسة عند الفرق الأول (1)

اختبار (PP)			
		d(ER)	d(CPI)
وجود قاطع فقط	t-Statistic	-6.5008	-12.9558
	<b>Prob.</b>	0.0000	0.0000
		***	***
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-6.7909	-17.6691
	<b>Prob.</b>	0.0000	0.0000
		***	***
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.6456	-8.0928
	<b>Prob.</b>	0.0000	0.0000
		***	***
اختبار (ADF)			
		d(ER)	d(CPI)

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

وجود قاطع فقط	t-Statistic	-6.3991	-9.7223
	<b>Prob.</b>	0.0000	0.0000
		***	***
وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-6.7753	-9.6947
	<b>Prob.</b>	0.0000	0.0000
		***	***
عدم وجود قاطع واتجاه عام	t-Statistic	-5.4229	-8.0958
	<b>Prob.</b>	0.0000	0.0000
		***	***

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

### 1- اختبارات التكامل المشترك

قبل القيام باختبار التكامل المشترك وجب أولا تحديد درجة التأخير المثلى لمتغيرات الدراسة، أين يتم تحديد درجة التأخير بناء على مجموعة من المعايير المخصصة لهذا الغرض والموضحة في الجدول التالي:

#### الجدول رقم (09): تحديد درجة التأخير المثلى

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	158.1405	NA	1.88e-05	-5.204682	-5.134871	-5.177375
1	371.6529	405.6736	1.74e-08	-12.18843	-11.97899*	-12.10651
2	377.9189	11.48779*	1.62e-08*	-12.26396*	-11.91491	-12.12743*
3	380.7374	4.979270	1.69e-08	-12.22458	-11.73590	-12.03343

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 10

من خلال الجدول السابق يتضح جليا أن درجة التأخير المثلى لكل متغيرات الدراسة بناء على كل المعايير المستخدمة في المفاضلة هي (Lag=2)، أي التأخير بفترتين زمنييتين (T-2) بعد تحديد درجة التأخير المثلى تم الاعتماد على اختبار التكامل المشترك لجوهانسون والذي يركز على إحصائيتي الأثر والإمكانية العظمى ويعتمد الاختبار على الفرضيات التالية والموضحة في الجدول:

#### الجدول رقم (10): يوضح فرضيات اختبار تكامل مشترك

الفرضية	النتيجة	الفرضية 2	النتيجة
1	وجود علاقة تكامل مشترك	$H_0^2$	عدم وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر
$H_1^1$	عدم وجود علاقة تكامل مشترك	$H_1^2$	وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأكثر

المصدر: من إعداد الطالبتين

ونائج اختبارات التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسون موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (11): اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون

إحصائية الأثر (Trace)			
الفرضيات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	Prob.
No. of CE(s)			
عدم وجود تكامل مشترك	8.587540	15.49471	0.4049
وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر	2.233446	3.841466	0.1351
إحصائية الإمكانية العظمى t (Maximum Eigen value)			
Hypothesized	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولة	Prob
No. of CE(s)			
عدم وجود تكامل مشترك	6.354095	14.26460	0.5682
وجود علاقة تكامل واحدة على الأكثر	2.233446	3.841466	0.1351

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 10 EViews

ثانيا: الدراسة الديناميكية لنموذج (VAR)

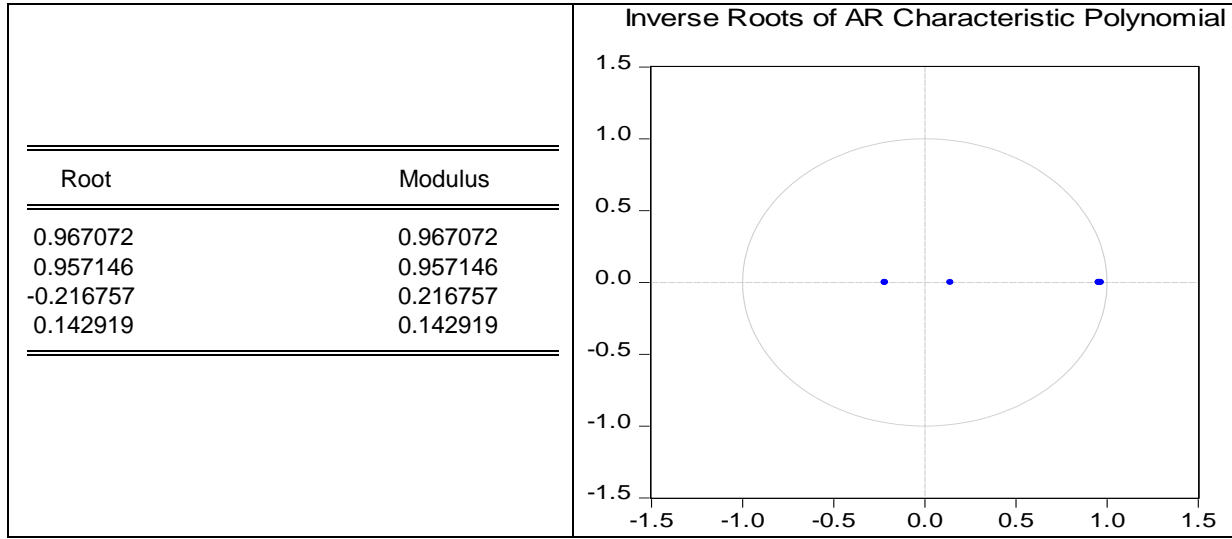
قبل القيام بتقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي للعلاقة بين مؤشر الاستهلاك وسعر التجاري،  
وجب أولا التأكد من خلو هذا النموذج من مشاكل القياس الكلاسيكية بهدف الحصول على تقديرات  
دقيقة وغير مضللة يمكن الاعتماد عليها في عملية التحليل الاقتصادي

1- دراسة الاستقرار الهيكلية لنموذج VAR(2):

للتأكد من مدى استقرار النموذج يتم تطبيق اختبار الجذور المتعددة حيث تعتبر نتائج شعاع  
الانحدار الذاتي مستقرة إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد (تقع ضمن الدائرة الأحادية)، والشكل أدناه  
يبين نتائج هذا الاختبار:

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

الشكل رقم (07): اختبارات استقرارية النموذج المقدر



المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

2- اختبارات صلاحية النموذج المقدر:

✓ اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء: نهدف من خلال هذا الاختبار التأكد من فرضية عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي في سيرورة (VAR) المعتمدة وذلك بناء على التأخير بـ: 9 فترات زمنية ( $h=9$ )، والنتائج موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (12): نتائج الارتباط الذاتي للأخطاء (اختبار LM Tests)

الفرضية الصفرية: لا يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء عند التأخير h						
التأخير	LRE* إحصائية	درجة الحرية	Prob.	Rao F- إحصائية	درجة الحرية	Prob.
1	4.167435	4	0.3838	1.052485	(4, 106.0)	0.3839
2	3.096615	4	0.5418	0.778124	(4, 106.0)	0.5418
3	9.149374	4	0.0575	2.365667	(4, 106.0)	0.0575
4	7.455716	4	0.1137	1.912362	(4, 106.0)	0.1137
5	3.202545	4	0.5245	0.805143	(4, 106.0)	0.5246
6	3.949665	4	0.4129	0.996466	(4, 106.0)	0.4129
7	3.609389	4	0.4614	0.909162	(4, 106.0)	0.4615
8	2.189500	4	0.7010	0.547845	(4, 106.0)	0.7010
9	0.632594	4	0.9594	0.157134	(4, 106.0)	0.9594

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

✓ اختبار ثبات تباينات الأخطاء: من بين المشاكل الشائعة في نماذج الانحدار الذاتي هو مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء، والذي يؤدي إلى ارتفاع قيمة تباينات المعلمات المقدرّة وبالتالي تحيز هذه الأخيرة، في هذه النقطة سيتم التأكد من غياب هذه المشكلة في النموذج المقدر بالاعتماد على اختبار كاي تربيع، والنتائج موضحة في الجدول التالي،

الجدول رقم (13): نتائج اختبار ثبات تباينات الأخطاء

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)		
Chi-sq.	درجة الحرية	Prob.
23.38327	24	0.4973

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

✓ اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء: من الفرضيات الرئيسية لنماذج الانحدار عموماً توفر شرط التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير، وباعتبار أن نماذج الانحدار الذاتي حالة خاصة من نماذج الانحدار يجب التأكد من فرضيات التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير الخاصة بالنموذج المعتمد في الدراسة، وذلك بالاعتماد على اختبار Jarque-Bera والنتائج موضحة في الجدول أسفله:

الجدول رقم (14): نتائج اختبار (Jarque-Bera)

Component	Jarque-Bera	Df	Prob.
1	0.661635	2	0.7183
2	2.261071	2	0.3229
Joint	2.922707	4	0.5708

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

### 2- تقدير نموذج VAR(2):

بعد تحديد درجة التأخير المثلى لنموذج أشعة الانحدار الذاتي، والقيام بمختلف الاختبارات الخاصة بمشاكل القياس التي قد تتسبب في تحيز المقدرات والوصول إلى نتائج مضللة، سيتم في هذه المرحلة تقدير نموذج الانحدار الذاتي بإبطاء فترتين زمنيتين<sup>1</sup> (VAR 2)، باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، بغرض التأكد من المعنوية الجزئية للمعلمات المقدرّة وبالتالي التحليل بموثوقية أعلى، من خلال مخرجات البرنامج تم الحصول على النموذج المقدر الآتي:

<sup>1</sup> انظر الملحق رقم 3

الجدول رقم (15): نتائج تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى

المعاملات	المعاملات	الانحراف المعياري	إحصائية ستودنت	Prob.
C(1)	0.734694	0.123451	5.951290	0.0000
C(2)	0.224452	0.119057	1.885257	0.0646
C(3)	0.234131	0.082730	2.830068	0.0064
C(4)	-0.210525	0.083478	-2.521922	0.0145
C(5)	0.106725	0.103989	1.026313	0.3092
الشعاع الأول				
R <sup>2</sup>	0.988001			
Adjusted R <sup>2</sup>	0.987144			
Durbin-Watson S	1.974928			
F-statistic	1152.776			
Prob(F-statistic)	0.000000			

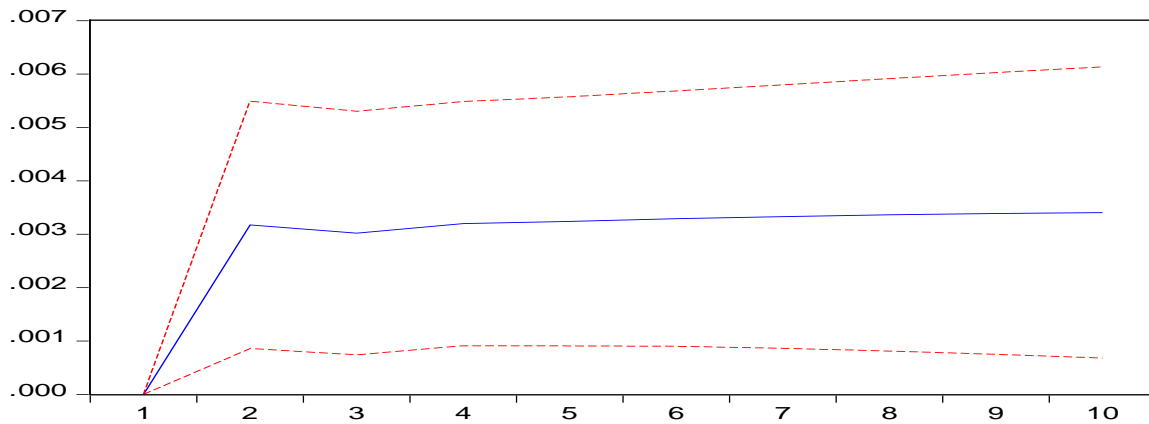
المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

### 3\_ دوال الاستجابة الدفعية:

إن دراستنا لدوال الاستجابة والتي تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية على متغير محدد أو مجموعة متغيرات أي انتقال هذه الصدمة، حيث تعبر عن استجابة المتغير التابع (CPI) للصدمات فيحجم أسعار الصرف، سيتم التركيز هنا على إحداث صدمات على مستوى سعر الصرف، وقياس أثر هذه الصدمات وانتقالها إلى مؤشر الاستهلاك، ونتائج الصدمات موضحة في الأشكال التالية:

الشكل رقم (08): دوال الاستجابة الدفعية

Response of LNCPI to LNER Innovation using Diagonal One S.D. Factors



المصدر: مخرجات برمجية (Eviews 10)



#### 4\_ تفكيك أو تحليل تباين أخطاء التنبؤ:

يشير تحليل التباين التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن صدماتها الخاصة مقابل الصدمات في المتغيرات الأخرى في النظام وذلك لتحديد نسبة أخطاء التنبؤ المفسرة من قبل المتغير التابع (مؤشر أسعار الاستهلاك)، والمتغير المستقل المعبر عن سعر صرف الدينار الجزائري.

#### الجدول رقم(16): تفكيك أخطاء التنبؤ للنموذج الأول

الفترة	S.E.	LNCPI	LNER
1	0.008647	100.0000	0.000000
2	0.010947	91.74668	8.253322
3	0.012911	88.69666	11.30334
4	0.014512	86.28534	13.71466
5	0.015891	84.48375	15.51625
6	0.017101	82.96387	17.03613
7	0.018179	81.62965	18.37035
8	0.019151	80.41947	19.58053
9	0.020034	79.30062	20.69938
10	0.020842	78.25282	21.74718

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات برمجية (Eviews 10)

#### المطلب الثاني: تحليل ومناقشة نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم التطرق إلى تحليل النتائج المتوصل إليها في المطلب السابق، حيث سيتم تحليل نتائج دراسة الأستقرارية في المرحلة الأولى ثم التعليق على نتائج اختبارات مشاكل القياس، وفي الأخير تحليل نتائج الدراسة الديناميكية للنموذج المقدر من الناحيتين الإحصائية والقياسية

#### أولا : تحليل نتائج الاختبارات التشخيصية

##### 1- تحليل نتائج دراسة الأستقرارية:

من خلال اختباري (ADF-PP) للسلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات الدراسة عند المستوى وعند الفرق الأول والموضحة في الجدولين رقم (7و8) يمكن أن نستخلص ما يلي:

##### ✓ عند المستوى : سلسلة CPI:

نرفض الفرضية الصفرية عدم استقرار السلسلة الزمنية لمؤشر الاستهلاك (CPI) عند المستوى وفي النموذجين الأول والثاني (وجود قاطع، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث أن القيم المحسوبة لاختبار (PP) اقل من القيم المجدولة لها، أما في النموذج الثالث وجود قاطع واتجاه عام بلغت قيمة

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

إحصائية ستودنت  $t_{stat} = -3.68$  وهي أكبر من القيمة المجدولة (بالقيمة المطلقة) والتي تساوي:  $t_{tab} = 2.98$ ، بالنسبة للنموذجين الأول والثاني (في وجود قاطع، عدم قاطع واتجاه عام) فإن القيم المحسوبة أقل من القيم المجدولة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الحرجة Prop لإحصائية ستودنت في هاذين النموذجين أكبر من 0.05، وبالتالي فهي غير معنوية عند مستوى الدلالة 5%، نفس النتائج التي تم التوصل عليها بناءً على اختبار (ADF) حيث بلغت القيمة الإحصائية لهذا الاختبار  $t_{stat} = -3.68$  وهي أكبر من القيمة المجدولة عند نفس مستوى المعنوية بالنسبة للنموذج الثالث، وبالتالي فالسلسلة الزمنية لمؤشر أسعار الاستهلاك غير مستقرة عند المستوى وهي تظهر عدم استقرار ذات سيرورة عشوائية من النوع DS.

### ✓ عند المستوى: سلسلة ER

نرفض الفرضية البديلة والتي تنص على استقرارية سلسلة متغير سعر الصرف (ER) وذلك في كل النماذج (وجود قاطعوا تجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، حيث بلغت القيم الإحصائية لاختبار ستودنت  $t_{stat} = (2.59, -1.25, -2.03)$  للنماذج الثلاث على التوالي، وهي أقل من القيم الجدولية بالقيم المطلقة ويمكن الاستدلال من خلال القيم الاحتمالية الحرجة والتي تساوي على الترتيب  $Pro_{t-stat} = (0.99, 0.89, 0.27)$ ، وهي كلها أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي فالسلسلة الزمنية لسعر الصرف غير مستقرة عند المستوى وتظهر عدم استقرارية من النوع DS، ونفس النتائج تم التوصل عليها بناءً على اختبار (ADF) وهو ما يؤكد دقة نتائج اختبارات الأستقرارية.

### ✓ عند الفرق الأول:

بعد التأكد من عدم استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة عند المستوى والتي أظهرت عدم استقرارية من النوع DS، وجب إجراء الفروقات الأولى لهذه السلاسل والتأكد من إستقراريتها، وعند إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (1)، نلاحظ استقرار السلسلتين الزميتين لمتغيري الدراسة في النماذج الثلاث (وجود قاطع، وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام) بناءً على اختباري (ADF & PP) عند مستوى المعنوية 5%، لأن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت  $Prop_{-stat}$  في النماذج الثلاث أقل من (0.05).

الجدول التالي يوضح درجة الفروقات اللازمة لاستقرار متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (18): نتائج دراسة الأستقرارية

المتغير	درجة الفروقات I
سعر الصرف ER	1
مؤشر أسعار الاستهلاك CPI	1

المصدر: من إعداد الطالبتين بناء على اختبارات الأستقرارية

من خلال نتائج استقرارية السلاسل الزمنية التي أظهرت أن كل متغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الأولى (11) الأمر الذي يتيح حسب (GRANGER) وجود علاقة تكامل مشترك واحدة على الأقل بين متغيرات الدراسة، وبعبارة أخرى احتمال وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات المدرجة في النموذج، كما يمكن أن نستخلص أيضا من خلال الاختبارات الأستقرارية أن المتغير التابع في النموذج متكامل من الدرجة الأولى فلا يمكن تطبيق نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبثثة لاختلال أحد فرضياته وهي أن تكون السلسلة الزمنية للمتغير التابع مستقرة عند المستوى، وكخلاصة لما سبق ذكره سيتم تطبيق أحد النموذجين:

- نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)
- نموذج أشعة تصحيح الخطأ (VECM)

ويتم تحديد النموذج الأنسب لبيانات الدراسة بناء على نتائج اختبارات التكامل المشترك.

2- اختبارات التكامل المشترك لجوهانسون

بالرجوع إلى الجدول رقم (11) يمكن إن نقبل الفرضية الصفرية الأولى أي عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وذلك لأن القيمة المحسوبة لاختباري الإمكانية العظمى (Max- Eigen<sub>stat</sub>=6.35) وإحصائية الأثر (trace<sub>stat</sub>=8.58) أكبر من القيم المجدولة (15.49؛ 14.26) بالإضافة إلى إن القيم الحرجة لإحصائيتي الإمكانية العظمى والأثر بالنسبة للفرضية الصفرية الأولى عدم وجود تكامل مشترك (0.56؛ 0.40) وبالتالي تم قبول رفض فرضية العدم وبقبول الفرضية الصفرية الأولى تم الجزم بغياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل بين متغيرات الدراسة، وكخلاصة عامة للاختبارات التشخيصية يمكن الحكم بشكل أولي على أن النموذج الأولي لبيانات الدراسة هو نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) على اعتبار توفر فرضيات هذا النموذج في بيانات الدراسة.

ثانيا: تحليل نتائج الدراسة الديناميكية لنموذج (VAR):

قبل البدء في تقدير نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR 2)، الذي تم التركيز فيه على الشعاع الذي أثر التقلبات في أسعار الصرف على مؤشر الاستهلاك العام، وجب أولا التأكد من درجة

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

التأخير المثلى المعتمدة في الدراسة، بالإضافة إلى تحقق فرضية الاستقرار الهيكلي للنموذج وخلوه من مختلف مشاكل القياس.

### 1- درجة التأخير المثلى:

من خلال الجدول رقم (09): وكما أسلفنا الذكر فإن درجة التأخير المثلى هي (t-2) أي التأخير بفترتين زمنيتين للمتغيرين وذلك بناء على أن اقل قيمة لأغلب المعايير المستخدمة في عملية المفاضلة والتي كانت عند التأخير بفترتين زمنيتين (Lag = 2).

### 2- اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج

من خلال الشكل رقم (07) يظهر أن كل النقاط تقع داخل الدائرة الأحادية، أي أن كل الجذور الأحادية هي أقل من الواحد، وبالتالي يمكن الجزم ببناءً على اختبار الجذور المقلوبة بأن نموذج VAR(2) هو مستقر هيكلياً.

### 3- اختبارات مشاكل القياس للنموذج المقدر:

#### ✓ تحليل نتائج اختبار LM-test:

من خلال الجدول رقم (12) والذي يظهر نتائج اختبار LM-test الخاصة بمشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء، والذي يعتمد على إحصائيتي (LRE) و (Rao F)، أظهرت نتائج الاختبارين عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي في النموذج المقدر على اعتبار أن القيم الاحتمالية للإحصائيتين حتى الإبطاء التاسع كانت أقل من مستوى الدلالة (0.05)، وبالتالي قبول فرضية عدم التنصص على عدم وجود هذا المشكل في النموذج المقدر

#### ✓ تحليل نتائج اختبار عدم ثبات تباين الأخطاء:

بالرجوع إلى الجدول رقم (13) بلغت القيمة الإحصائية لـ  $(\chi^2 = 23.38)$  وهي أكبر من القيمة المجدولة، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيمة الاحتمالية للاختبار والتي بلغت (0.49)، وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05)، وبالتالي قبول الفرضية الصفرية التي تنصص على عدم وجود مشكل عدم ثبات تباين الأخطاء في بواقي التقدير.

#### ✓ تحليل نتائج اختبار Jarque-Bera:

باستنتاج الأرقام الموضحة في الجدول رقم (6) يمكن قبول الفرض الصفري الذي يقول بأن بواقي التقدير تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت القيمة الإحصائية لاختبار  $Jarque - Bera_{stat} = 2.92$  وهي غير دالة إحصائياً على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لهذا الاختبار (0.57) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فالبواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

### 4- تقدير نموذج VAR(3):

بعد التأكد من نوع النموذج المستخدم في قياس اثر التقلبات في أسعار الصرف على مؤشر الاستهلاك في الجزائر وضمان خلوه من مشاكل القياس المختلفة، تم تقدير نموذج الدراسة لفترة إبطاء

## الفصل الثاني: اثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك

واحدة ونتائج التقدير موضحة في الملحق رقم (6)، وبهدف التأكد من المعنوية الإحصائية لمقدرات النموذج تم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، والموضح في الجدول رقم (15) وبالتالي يمكن كتابة المعادلة المقدره للنموذج محل الدراسة على النحو التالي.

$$\text{LNCPI} = 0.734693756018 * \text{LNCPI}(-1) + 0.224452086853 * \text{LNCPI}(-2) + 0.234130632256 * \text{LNER}(-1) - 0.210524567529 * \text{LNER}(-2) + 0.106725064342$$

$$R^2 = 0.98 \quad F\text{-stat} = 1152 \quad DW = 1.97$$

### 5- التفسير الإحصائي والاقتصادي للنموذج

- التفسير الإحصائي:
- المعنوية الجزئية:

أظهرت نتائج التقدير وجود أثر معنوي إحصائيا للمعلمة المرتبطة بمتغير مؤشر أسعار الاستهلاك بإبطاء سنة واحدة ((LNCPI(-1)) أين بلغت القيمة المحسوبة لإحصائية ستودنت (T-stat=5.95) وهي دالة على اعتبار أن قيمتها الاحتمالية تساوي (0.00) أقل من القيمة الحرجة (0.05)، في حين المعلمة المرتبطة بمؤشر أسعار الاستهلاك بإبطاء سنتين لم تكن دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لإحصائية ستودنت تساوي (0.06)، كما أن المعلمات المرتبطة بمتغيري سعر الصرف بإبطاء سنة واحدة وسنتين ((LNER(-1)) و ((LNER(-2)) معنوية إحصائيا عند مستوى الدلالة 5% على اعتبار أن القيم المحسوبة لإحصائية ستودنت للمعلمتين على التوالي (2.83 ؛ -2.53) أكبر بالقيم المطلقة من القيمة الجدولية (2.04).

#### جودة التوفيق:

بلغت قيمة معامل التحديد ( $R^2 = 0.98$ ) أي أن القدرة التفسيرية للنموذج (98%) وهي قيمة جد مرتفعة تؤكد الأثر الكبير لتقلبات أسعار الصرف في توجيه الاستهلاك الوطني أي أن المتغيرات المستقلة تفسر (98%) من تغيرات حجم الاستهلاك، والنسبة الباقية (2%) فتعود على عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ويتضمنها حد الخطأ العشوائي هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد بلغت قيمة إحصائية (DW = 1.97) وهي قريبة من القيمة (2) الأمر الذي يؤكد النتائج المتوصل إليها من خلال نطاق الارتباط الذاتي بين الأخطاء حول غياب هذه المشكلة في نموذج الدراسة.

#### - المعنوية الكلية:

بلغت قيمة إحصائية فيشر ( $stat = 1152$ ) وهي دالة من الناحية الإحصائية لان قيمتها الاحتمالية (0.00) أقل من القيمة الحرجة (0.05) وبصورة عامة فالنموذج مقبول من الناحية الإحصائية ويمكن الاعتماد عليه في التحليل بدرجة عالية من الموثوقية.

### • من الناحية الاقتصادية:

تبين الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير سعر الصرف (LNER) بإبطاء فترة واحدة الى الأثر الايجابي لهذا المتغير على حجم الاستهلاك الوطني المعبر عنه بمؤشر الاستهلاك (CPI)، حيث إن زيادة سعر صرف الدينار مقابل الدولار في السنة السابقة بنسبة 1% يؤدي الى زيادة معدل الاستهلاك بنسبة 0.230.1% وهذا من جهة، ومن جهة ثانية فالمعلمة المرتبطة بسعر الصرف مع ابطاء فترتين زمنيتين كان لها اثر إيجابي وبمرون 0.21% وبالتالي لإن اسعر الصرف لها اثر متباين بين الايجاب والسلب على مؤشر الاستهلاك ويمكن تفسير ذلك اقتصاديا من عدة زوايا أهمها:

- من أهم خصوصيات الاقتصادي الجزائري والذي يعد من اقل الاقتصاديات تنوعا في العالم هو عدم مرونة الجهاز الإنتاجي وحاجة الاقتصاد الملحة للاستيراد لتغطية الطلب الكلي، فالزيادة في التكاليف الناجمة عن ارتفاع أسعار الصرف تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار، وهو الأمر المتعارف عليه في النظرية الاقتصادية.
- في المقابل فإن العلاقة العكسية بين مؤشر أسعار الاستهلاك وأسعار الصرف تتنافى وما جاءت به النظرية الاقتصادية، وبالنظر إلى خصوصيات الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة تعتبر نتيجة منطقية إلى حد ما، وذلك راجع إلى الآثار التي فرضتها السياسات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بالدعم الحكومي للأسعار خاصة في المواد واسعة الاستهلاك.

تشير الإشارة الموجبة للمعلمة المرتبطة بمتغير مؤشر أسعار الاستهلاك (CPI) بإبطاء فترة واحدة إلى الأثر الإيجابي لهذا المتغير على مؤشر الاستهلاك للسنة الحالية وهي نتيجة مقبولة من الناحية الاقتصادية بالنظر إلى عدة عوامل أهمها الزيادة الديموغرافية التي تفرض زيادة في الطلب الكلي (الاستهلاك) حيث أن ارتفاع مؤشر الاستهلاك في السنة السابقة بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك في السنة الحالية بنسبة (0.73%)

### 6- تحليل تباين أخطاء التنبؤ:

يوضح الجدول رقم (10) نسبة تباين خطأ التنبؤ لمؤشر الاستهلاك والمفسر من قبل صدماتها الخاصة والصدمات في المتغير المفسر، إن تحليل تجزئة التباين يغطي فترة (10) سنوات.

من خلال الجدول رقم (9) يظهر أن مؤشر الاستهلاك يفسر 100% من أخطاء الخاصة، وتتنخفض هذه النسبة في المدى المتوسط (السنة الخامسة المستقبلية) لتبلغ 84.48% حيث يفسر سعر الصرف 8.25% من أخطاء التنبؤ، أما في السنة العاشرة فترتفع نسبة تفسير سعر الصرف لأخطاء التنبؤ مؤشر الاستهلاك لـ: 21.74%، وهو ما يفسر لتأثير على المدى الطويل لهذه المتغيرة على مؤشر الاستهلاك مقارنة بالأجل القصير، وذلك لعدم مرونة الطلب الاستهلاكي للتقلبات في الأسعار.

• تحليل نتائج دوال الاستجابة الدفعية:

من خلال الشكل رقم (08) والذي يوضح نتائج إحداث صدمة موجبة في متغيرات الدراسة وانتقالها للمتغير الآخر، يمكن استنتاج ما يلي:

بإحداث صدمة إيجابية بمقدار انحراف معياري واحد على سعر الصرف (er) نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لمؤشر أسعار الاستهلاك وذلك خلال السنة الأولى وذلك لأن الصدمات الهيكلية تحتاج إلى وقت لتظهر نتائجها على الاقتصاد الحقيقي، وابتداء من السنة الثانية يرتفع مؤشر أسعار الاستهلاك بشكل حاد ليصل إلى أعلى مستوياته مع نهاية نفس السنة، ومع بداية السنة الثالثة ينخفض مؤشر أسعار الاستهلاك بشكل طفيف ليعاد الارتفاع مرة أخرى مع بداية السنة الرابعة، ثم يتجه مؤشر أسعار الاستهلاك نحو الاستقرار في الأجل الطويل بصورة متباطئة.

### خلاصة الفصل الثاني:

ومن خلال هذا الفصل أيضا باشرنا دراسة قياسية لأثر تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك خلال الفترة من 2014-2019 وذلك بالاعتماد على الكمية لاسيما الاقتصاد القياسي بالاستعانة بكل ما هو معلوماتي، بهدف الوصول إلى أفضل نموذج لسعر الصرف وكذا التعرف على بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في سعر الصرف. ومن خلال التحليل القياسي تبين غياب العلاقة في الأجل الطويل بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك.



خاتمة

## خاتمة:

لقد كان سعر الصرف ولازال يشكل ظاهرة في معالجة الاختلالات الكلية، هنا حاول الكثير من الاقتصاديين تفسير ظاهرة تكوين أسعار الصرف من الجانب النظري، وذلك بإعطائهم أهم النظريات المحددة لسعر الصرف، في حين اهتم البعض الآخر بالجانب القياسي الذي لا يقل أهمية عن الجانب النظري بإعطائهم صيغ النماذج المفسرة للظاهرة باستخدام تفسيرية. وباعتبار سعر الصرف أداة هامة في تسوية المدفوعات الدولية، والذي يتحدد من خلال تفاعل قوى العرض والطلب عليه داخل سوق تسمى سوق الصرف الأجنبي، فهو بذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية، فالسعر المحلي والسعر العالمي مرتبطان من خلال سعر الصرف.

والجزائر عرفت تطبيق عدة أنظمة لسعر الصرف لسعر الصرف كان آخرها سعر الصرف العائم وبما أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي فهو يتأثر بأي تغير في سعر الصرف والمستهدف الأول هو أسعار الاستهلاك، وبناء على هذا فإن الهدف الرئيسي هو الإجابة على التساؤل الرئيسي والمتمثل في تأثير تغير سعر صرف الدينار الجزائري على سلوك المستهلك وتماشيا وطبيعة الموضوع تم التطرق إلى أهم المفاهيم لسعر الصرف ومفاهيم حول الاستهلاك ليتم بعد هذا بناء نموذج قياسي اقتصادي لأهم المتغيرات الاقتصادية.

## النتائج الخاصة باختبار صحة الفرضيات:

**الفرضية الأولى:** سعر الصرف المتبع لا يؤثر على حجم الاستهلاك في الجزائر وذلك راجع إلى سياسة الدعم الحكومي لأسعار بعض المواد الاستهلاكية وبالتالي تم نفي الفرضية القائلة أن سعر الصرف المتبع يؤثر على حجم الاستهلاك في الجزائر.

**الفرضية الثانية:** تثبت الدراسة أن سعر الصرف المتبع يؤثر على مؤشر الأسعار، إذ أنه يعطي صورة عن حالة الدولة من الجانب الاقتصادي.

حيث خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج نوجزها فيما يلي:

- ✓ درجة تكامل كل من سعر الصرف وأسعار الاستهلاك هي الدرجة الأولى.
- ✓ وجود علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف والاستهلاك.
- ✓ وجود علاقة سببية في اتجاه واحد بين متغيرات الدراسة.
- ✓ غياب العلاقة بين سعر الصرف وأسعار الاستهلاك في الأجل الطويل.
- ✓ التغير في سعر الصرف يؤدي إلى التغير في أسعار الاستهلاك حيث أن ارتفاع سعر صرف الدولار يؤدي إلى ارتفاع الأسعار والعكس.

## التوصيات:

بعد استخلاص نتائج الدراسة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي:

- ❖ ضرورة الاهتمام بإدارة أسعار الصرف.
  - ❖ تحسين قيمة الدينار والعمل على تقويته.
  - ❖ إعادة النظر في طريقة الدعم الموجه لأسعار المواد الاستهلاكية.
  - ❖ ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات للسماح برفع احتياطي الصرف من خلال التركيز على الثروات الزراعية والصناعية.
  - ❖ يجب التحكم في المستوى العام للأسعار باعتباره عامل متأثر بسعر الصرف.
  - ❖ ضرورة ربط أسعار الصرف الرسمية بما يقابلها في السوق الموازية.
  - ❖ توفير البيانات والمعلومات الدقيقة للباحثين في مجال الصرف وكذا المتغيرات الاقتصادية الأخرى.
- أما أهم شيء فهو التخلص من التبعية للخارج حتى ينخفض تأثير تغير سعر الصرف على أسعار الاستهلاك.

# قائمة المصادر المراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، 2002.
2. الطاهر قانة، اقتصاديات صرف النقود والعملات، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة القديمة الجزائر، 2009.
3. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، 2010.
4. بسام الحجاز، نظام النقد العالمي وأسعار الصرف، دار المنهل اللبنانية، بيروت النويري، 2009.
5. حربي عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليل الجزئي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
6. حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
7. خالد واصف الوزاني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
8. رواء زكي الطويل، محاضرات في الاقتصاد السياسي، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.
9. سماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للطباعة والنشر، عمان الأردن، 1999.
10. سلايمية ظريفة، محاضرات في اقتصاد أسعار الصرف، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، 2016-2017.
11. عبد الرزاق بن الزاوي، سعر الصرف الحقيقي التوازني، دار اليازوري العالمية للنشر والتوزيع، عمان العبدلي،
12. عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية النظرية والتطبيقات، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2011.
13. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية بن عكنون الجزائر، 2003.
14. فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
15. مجيد علي حسين، عفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2004.
16. محمود الوادي، وآخرون، الأساس في علم الاقتصاد، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2007.
17. موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

18. موفق محمد عبده، حماية المستهلك في الفقه الإسلامي، دار مجدلاوي، عمان الأردن، 2002.  
المذكرات:

1. بعلي ملاك، نايلي آمنة، دراسة قياسية لأثر تغير سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الجزائر 2014\_2018، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة 5 ماي 1945، قالمة، 2018\_2019.

2. تزالت سارة، حريزي وهيبية، تقلبات أسعار الصرف وأثره على مؤشر الأسعار دراسة حالة الجزائر 2014\_2018، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018\_2019.

3. حاجي يوسف، أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي دراسة حالة الاقتصاد الجزائري 1990\_2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2018\_2019.

4. سيد أعمر زهرة، انعكاسات سياسة صرف الدينار الجزائري على تحقيق الاستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 1986\_2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017\_2018.

5. مرابطي نايرة، مرابطي أمال، دور القروض الاستهلاكية في تشجيع المنتج المحلي، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017\_2018.

6. ملوك عثمان، انعكاسات الشركة الأورو-جزائرية على الميزان التجاري للفترة 2005\_2016، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2017\_2018.

7. نادية سحاب، دراسة العلاقة بين سعر الصرف والسياسات الاقتصادية الكلية حالة الجزائر 1994\_2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة 1، 2017\_2018.

#### الدوريات:

1. أحمد شفيق الشادلي، قنوات انتقال أثر السياسة النقدية الى الاقتصاد الحقيقي، أكتوبر 2017 العدد 38.

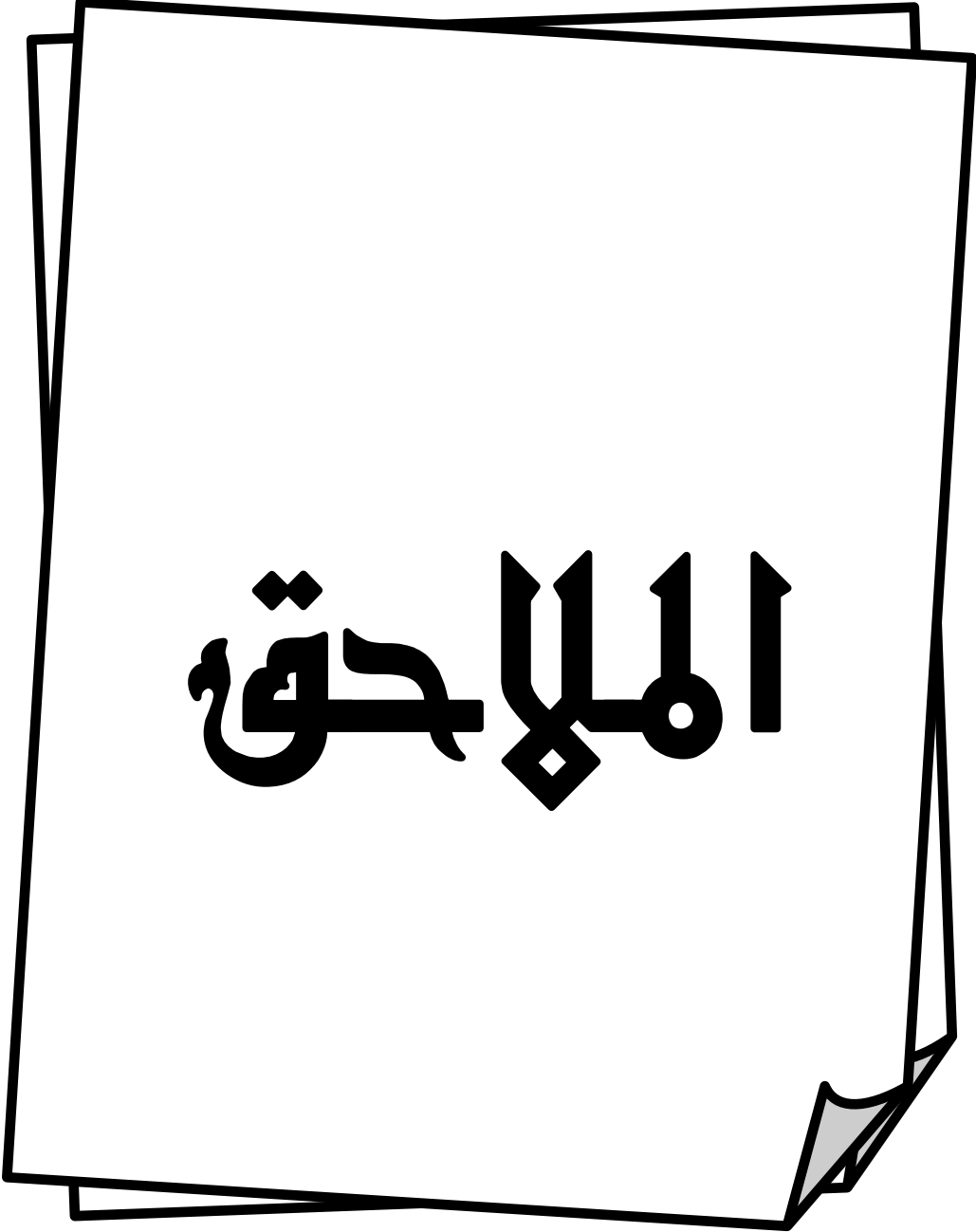
2. آلاء عبد الستار حمودات، مقارنة بين نموذج التمهيد الآسي ونموذج أثر التداخل على الأسعار العالمية للتسعير، 2012.

3. سعدية عبد الكريم طعمه، استخدام تحليل السلاسل الزمنية للتنبؤ بأعداد المصابين بالأورام الخبيثة في محافظة الأنبار، 2012، المجلد 4، العدد 8.

#### المواقع الالكترونية:

1 . <http://archives.univbiskra.dz/2020/03/10> عليه

2. <https://www.jmsi.com.2020/05/15> عليه



الملاحق

## الملاحق

الملحق رقم 01:

er	cpi	
78.0067	161.4	2014m1
77.6359	160.99	2014m2
78.4983	162.3	2014m3
78.6001	161.34	2014m4
79.1476	161.83	2014m5
79.2669	164.7	2014m6
78.8322	164.88	2014m7
80.3249	165.47	2014m8
82.7168	166.63	2014m9
83.8414	169.96	2014m10
85.9812	169.02	2014m11
87.9039	168.72	2014m12
92.9012	165.3	2015m1
94.926	170.3	2015m2
97.5474	171.2	2015m3
97.2128	170.6	2015m4
99.5673	171.4	2015m5
99.0178	172.1	2015m6
99.5473	171.6	2015m7
106.0997	172.9	2015m8
106.0524	176.8	2015m9
106.7866	176.1	2015m10
108.425	174.8	2015m11
107.1317	176.1	2015m12
107.3252	177.4	2016m1
108.3279	177.1	2016m2
108.7168	180.4	2016m3
109.1286	182.1	2016m4
110.6228	183.3	2016m5
110.3718	185.8	2016m6
110.4325	184.9	2016m7
109.6457	185.7	2016m8
109.7371	186.4	2016m9
109.9585	185.1	2016m10
110.7609	187.9	2016m11
110.5274	188.3	2016m12
109.6906	191.7	2017m1
110.1784	190.6	2017m2
110.014	192.8	2017m3
109.3475	193.5	2017m4
108.5771	192.8	2017m5
107.8459	193.4	2017m6
108.4355	190.6	2017m7
110.6652	194.1	2017m8



## الملاحق

113.2077	196.1	2017m9
116.2205	197.2	2017m10
115.0396	197.1	2017m11
114.9327	197.6	2017m12
113.4278	198.6	2018m1
114.4395	197.4	2018m2
114.0777	198.9	2018m3
114.8873	200.1	2018m4
116.4508	203.2	2018m5
117.6749	203.7	2018m6
117.7024	201.9	2018m7
117.8824	202.6	2018m8
118.1587	203.5	2018m9
118.3451	206.8	2018m10
118.4683	205.1	2018m11
118.2108	203.9	2018m12
117.99	203.74	2019m1
118.42	202.75	2019m2
119.43	204.65	2019m3

الملحق رقم 02:

Date: 08/17/20 Time: 20:10  
Sample (adjusted): 2014M04 2019M03  
Included observations: 60 after adjustments  
Trend assumption: Linear deterministic trend  
Series: LNCPI LNER  
Lags interval (in first differences): 1 to 2

### Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.100487	8.587540	15.49471	0.4049
At most 1	0.036540	2.233446	3.841466	0.1351

Trace test indicates no cointegration at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

### Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Max-Eigen Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None	0.100487	6.354095	14.26460	0.5682
At most 1	0.036540	2.233446	3.841466	0.1351

Max-eigenvalue test indicates no cointegration at the 0.05 level  
\* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level  
\*\*Mackinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

### Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b\*S11\*b=I):

LNCPI	LNER
6.338893	-11.40332
29.95881	-13.32299

### Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

D(LNCPI)	-0.000803	-0.001501
D(LNER)	0.004218	-0.000439

1 Cointegrating Equation(s):      Log likelihood      379.6207

### Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNCPI	LNER
1.000000	-1.798945
	(0.53943)

### Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNCPI)	-0.005089
	(0.00709)
D(LNER)	0.026738
	(0.01107)

الملحق رقم 03:

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 08/17/20 Time: 20:13

Sample: 2014M01 2019M03

Included observations: 61

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
23.38327	24	0.4973

Individual components:

Dependent	R-squared	F(8,52)	Prob.	Chi-sq(8)	Prob.
res1*res1	0.125497	0.932795	0.4978	7.655327	0.4678
res2*res2	0.178487	1.412234	0.2136	10.88773	0.2081
res2*res1	0.092140	0.659693	0.7240	5.620534	0.6897

الملحق رقم 04

Date: 08/17/20 Time: 20:17

Sample: 2014M01 2019M03

Mean	184.3679	104.6230
Median	185.7000	109.3475
Maximum	206.8000	119.4300
Minimum	160.9900	77.63590
Std. Dev.	14.41667	13.08450
Skewness	-0.086418	-0.980144
Kurtosis	1.639296	2.624478
Jarque-Bera	4.938640	10.45733
Probability	0.084642	0.005361
Sum	11615.18	6591.247
Sum Sq. Dev.	12886.10	10614.65
Observations	63	63

Vector Autoregression Estimates  
 Date: 08/17/20 Time: 20:09  
 Sample (adjusted): 2014M03 2019M03  
 Included observations: 61 after adjustments  
 Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	LNCPI	LNER
LNCPI(-1)	0.734694 (0.12345) [ 5.95129]	-0.025812 (0.19349) [-0.13340]
LNCPI(-2)	0.224452 (0.11906) [ 1.88526]	0.025093 (0.18660) [ 0.13447]
LNER(-1)	0.234131 (0.08273) [ 2.83007]	1.115686 (0.12967) [ 8.60432]
LNER(-2)	-0.210525 (0.08348) [-2.52192]	-0.151291 (0.13084) [-1.15632]
C	0.106725 (0.10399) [ 1.02631]	0.175223 (0.16299) [ 1.07508]
R-squared	0.988001	0.989252
Adj. R-squared	0.987144	0.988484
Sum sq. resids	0.004187	0.010286
S.E. equation	0.008647	0.013553
F-statistic	1152.776	1288.537
Log likelihood	205.8361	178.4237
Akaike AIC	-6.584789	-5.686024
Schwarz SC	-6.411766	-5.513001
Mean dependent	5.218200	4.651280
S.D. dependent	0.076263	0.126293
Determinant resid covariance (dof adj.)		1.35E-08
Determinant resid covariance		1.14E-08
Log likelihood		384.8021
Akaike information criterion		-12.28859
Schwarz criterion		-11.94255
Number of coefficients		10

		<b>UNIT ROOT TEST TABLE (PP)</b>	
		<b>At Level</b>	
		ER	CPI
With Const	t-Statistic	-2.0374	-1.0032
	<b>Prob.</b>	<b>0.2705</b>	<b>0.7471</b>
		n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.2524	-3.6895
	<b>Prob.</b>	<b>0.8902</b>	<b>0.0305</b>
		n0	**
Without Co	t-Statistic	2.5911	6.2706
	<b>Prob.</b>	<b>0.9974</b>	<b>1.0000</b>
		n0	n0
		<b>At First Difference</b>	
		d(ER)	d(CPI)
With Const	t-Statistic	-6.5008	-12.9558
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***
With Const	t-Statistic	-6.7909	-17.6691
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***
Without Co	t-Statistic	-5.6456	-8.0928
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***

		<b>UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)</b>	
		<b>At Level</b>	
		ER	CPI
With Const	t-Statistic	-2.2234	-0.7720
	<b>Prob.</b>	<b>0.2003</b>	<b>0.8198</b>
		n0	n0
With Const	t-Statistic	-1.1030	-3.6858
	<b>Prob.</b>	<b>0.9201</b>	<b>0.0308</b>
		n0	**
Without Co	t-Statistic	3.3902	3.1654
	<b>Prob.</b>	<b>0.9998</b>	<b>0.9995</b>
		n0	n0
		<b>At First Difference</b>	
		d(ER)	d(CPI)
With Const	t-Statistic	-6.3991	-9.7223
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***
With Const	t-Statistic	-6.7753	-9.6947
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***
Without Co	t-Statistic	-5.4229	-8.0958
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>
		***	***

Notes: (\*)Significant at the 10%; (\*\*)Significant at the 5%; (\*\*\*) Significant at t  
\*Mackinnon (1996) one-sided p-values.

## المخلص:

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين التغير في سعر الصرف التغير في مواد الاستهلاكية في الجزائر للفترة الممتدة بين 2014-2019 وهي فترة جد مهمة، تميزت بتقلب كبير في سعر الصرف نظر للتقلبات التي مر بها سوق الصرف العالمي، وقد تم تقسيم الدراسة التطبيقية إلى قسمين: القسم الأول تم فيه إجراء الدراسة التحليلية حيث تم فيه تتبع اتجاه التغير بين كل من سعر الصرف وأسعار الاستهلاك لتحديد هل يسلكان نفس السلوك، والقسم الثاني خص للدراسة القياسية حيث تم فيه استخدام التكامل المشترك، وقد تبين غياب علاقة التكامل المشترك بين متغيري الدراسة بالإضافة إلى غياب العلاقة بينهما في الأجل الطويل أي أن التغير في سعر الصرف لا يؤدي إلى التغير في أسعار الاستهلاك في نفس الاتجاه وذلك راجع إلى الآثار التي فرضتها السياسات الحكومية وخاصة فيما يتعلق بالدعم الحكومي للأسعار خاصة في المواد واسعة الاستهلاك.

**الكلمات المفتاحية:** سعر الصرف، الاستهلاك، استقرارية السلاسل الزمنية، التكامل المشترك.

## Summary :

The study aimed to determine the relationship between the change in the exchange rate and the change in consumer items in Algeria for the period between 2014-2019, which is a very important period, characterized by a large fluctuation in the exchange rate due to the fluctuations in the global exchange market. The applied study was divided into two parts: The first section was conducted in which the Analytical study was conducted, in which the trend of change between the exchange rate and consumption prices was tracked to determine whether they behave the same behavior, and the second section was devoted to the standard study in which joint integration was used, and the absence of the joint complementarity relationship between the two variables of the study was found in addition to the absence The relationship between them in the long term, meaning that a change in the exchange rate does not lead to a change in consumer prices in the same direction, due to the effects imposed by government policies, especially with regard to government support for prices, especially in large-scale consumer items.

**Key words:** exchange rate, consumption, stability of time series, joint complementarity